٣ ـ مواقف أطراف التسوية

(أ) الكيان الصهيوني.

(ب) الموقف العربي.

(جـ) منظمة التحرير الفلسطينية.

(د) الولايات المتحدة.

(أ) الكيان الصهيوني :-

• ثوابت الموقف الصهيوني :-

عندما نتحدث عن موقف الكيان الصهيوني كطرف من أطراف الصراع لا بد أن نتذكر أن الكيان الصهيوني يستند في مواقفه السياسية إلى ثوابت أساسية لا يحيد عنها، وهو الكيان الوحيد في المنطقة الذي يمتلك أُسساً عقائدية لمواقفه السياسية وبُعداً استراتيجياً لسياساته ومواقفه، وهو يُعلن ثوابته ويتمسك بها علانية ومن غير مواربه، لذلك فإن الحديث عن ثوابت الكيان الصهيوني لا تحتاج إلى كبير عناء فهي واضحة ثابتة، وعبر تاريخ الصراع العربي - الصهيوني كان هامش المرونة فيها صغير، وكل ما كان يتغير طريقة التعبير عنها، وترتيبها من حيث الأولوية.

وباستعراض مواقف القوى السياسية الرئيسية في الكيان الصهيوني نجد أن نقاط الخلاف بين مواقف هذه القوى لا تخرج بالموقف الصهيوني عن ثوابته الأساسية.

وبغض النظر عمن يحكم هذا الكيان فإن حركة الدولة اليهودية تبقى تدور في رحى عقلية الهيمنة والنفوذ والتوسع الصهيونية

ويُشكل الائتلاف الحاكم سابقاً في الكيان الصيهوني القوة الرئيسية في الكيان الصهيوني ويتألف من تجمع الليكود وبعض الأحزاب اليمينية والدينية وهي ذاتها ثوابت حزب العمل الحاكم، أما أهم ثوابت الكيان الصهيوني ممثلة بثوابت الائتلاف الحاكم فهي :-

(١) لا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(٢) لا للدولة الفلسطينية.
(٣) لا للمؤتمر الدولي.
(٤) القدس الموحَّدة عاصمة أبدية (لإسرائيل) ولا مجال للتفاوض حولها.
(٥) لا للانسحاب من الأراضي المحتلة.
(٦) لا لشخصيات لها علاقة مع المنظمة أو شخصيات من القدس الشرقية.
(٧) لا لمشاركة الأُمم المتحدة في مؤتمر السلام أو كما عبَّر عنها أحد المسؤولين الصهاينة [نعم للمشاركة الصامتة للأُمم المتحدة].

إن حرص الكيان الصهيوني على التوصل إلى تسوية سياسية يرتبط بعلاقة طردية مع قدرة هذه التسوية على الدفع باتجاه تحقيق الأهداف الصهيونية في التوسع والهيمنة والنفوذ، فالتسوية السياسية لا تشكل لحكام الكيان الصهيوني سوى وسيلة لتحقيق أهدافهم وأحلامهم بعكس تعامل الدول العربية معها على أنها غاية بحد ذاتها.

وهذا ينعكس بشكل واضح على التصور الصهيوني وآلية الوصول إليها.

إن من أهم أهداف التسوية في المنظور الصهيوني تكريس الكيان الصهيوني والاعتراف بشرعيته وحقه في الوجود على أرض فلسطين من قِبَل جميع الدول العربية حكومات وشعوباً بما في ذلك الفسطينيون وقيام علاقات واسعة بين الكيان الصهيوني وجميع الدول العربية وربط الدول العربية المعنية والكيان الصهيوني بمجموعة من المعاهدات والاتفاقات الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

ويجب أن يتم هذا بأقل كلفة ممكنة على الكيان الصهيوني وهذا يعني أن على جهات أخرى عربية أن تدفع الثمن الرئيسي على حساب الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، وعلى حساب هوية الأُمة وتميزها وحضارتها وكرامتها.

إن التصور الصهيوني للتسوية يقوم على أساس مبادرة الحكومة الصهيونية أو (مبادرة شامير) لعام ١٩٨٩ علماً بأن اتفاقات كامب ديفيد تُعطي الشعب الفلسطيني حقوقاً أكثر من مبادرة شامير، وعلى ضوئها يجري التفاوض مع وفد من الداخل لا يرتبط بالمنظمة حول سُبل تطبيق بنود هذه المبادرة التي تُعطي للفلسطينيين حق التصرف بأمورهم الخاصة [البلديات، الصحة، التربية. . .] فهي سلطة على الشعب وليست على الأرض.

إن [ضمان أمن إسرائيل] يُعتبر من أهم ثوابت التصور الصهيوني و[إسرائيل وحدها هي التي تحدد حدود وشروط أمنها][1].

واعتقد أن هذا الشرط سيرتقي بالحكم الذاتي إلى مرتبة الاحتلال لكن بشكل جديد، وسيتعدى هذا الاحتلال الجديد الضفة والقطاع ليشمل كل ما يرى قادة الكيان الصهيوني أنه يُهدد كيانهم وستكون إعادة تشكيل العقلية والنفسية العربية إحدى ضمانات أمن الكيان الصهيوني.

فالتضييق على كل من لا يؤمن بحق الكيان الصهيوني في الوجود، والعمل على إيجاد عقلية عربية تستجيب لعملية التطبيع وتكون مهيئة للدوران في عجلة النفوذ الصهيوني من الخطوات الضرورية لضمان أمن الكيان الصهيوني.

أما وسائل تحقيق ذلك فستشمل الإعلام والتربية والسياحة وإشاعة الفساد الأخلاقي وشراء الذمم وغيرها من الوسائل.

إن الكيان الصهيوني يتعامل مع القضية الفلسطينية على أنها قضية [سكان مناطق] وليست قضية شعب أُحتلت أرضه وسُلبت حقوقه لذلك فهو يتمسك باستبعاد منظمة التحرير ـ ككيان وطني ـ لأنها تُمثل وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وهذا يتعارض مع التصور الصهيوني.

---

(١) السيد ديفد هيل المتسشار السياسي في السفارة الأمريكية في عمان: مقابلة يوم ١٩٩١/٤/١٧.

العوامل المؤثرة في تطوير الموقف الصهيوني :ـ

(أ) العوامل الخارجية :ـ

(١) التغييرات على الساحة الدولية :ـ إثر التغييرات التي طرأت على العلاقات الدولية ومانتج عنها من ظهور ما يُسمى بالنظام العالمي الجديد الذي أعطى السيادة للولايات المتحدة على القرار السياسي الدولي وظهور ما يُسمى بنظام القطب الواحد وغياب الدور الفاعل للاتحاد السوفييتي على صعيد السياسة الدولية كانت منطقة الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الصهيوني الأكثر تأثراً بهذه التغييرات، وكان الكيان الصهيوني المستفيد الوحيد من نتائج هذه التطورات وذلك من خلال :ـ

(أ) تراجع الدور السوفييتي وانشغال الاتحاد السوفييتي (سابقاً) بقضاياه الداخلية وتغير معادلة السياسة الخارجية السوفييتية بحيث أصبحت تدور في فلك السياسة الأمريكية وبذلك فقدت الدول العربية حليفاً سياسياً، بل إن هذا الحليف قد انتقل إلى الجانب الآخر انسجاماً مع مصالحه الخاصة فكانت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي، وكان التطور المتسارع في العلاقات السوفييتية ـ الصهيونية خاصة بعد زوال الاتحاد السوفييتي وتفككه إلى جمهوريات مستقلة.

(ب) ازدياد النفوذ الأمريكي سياسياً وعسكرياً على الساحة الدولية عامة والشرق الأوسط بشكل خاص مما يُشكل ـ نظراً للعلاقة الاستراتيجية بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة ـ تعزيزاً للتفوق السياسي والعسكري الصهيوني.

والولايات المتحدة التي تقود التسوية السياسية عقب أزمة الخليج تتحرك بما ينسجم مع الثوابت الصهيونية وهي تُعلن على لسان وزير خارجيتها انها لن تُمارس أي ضغط على الكيان الصهيوني لدفعه لاتخاذ أي موقف لا يريده وأنها تحاول [إقناع] قادة الكيان الصهيوني بالأفكار المطروحة.

(ب) أزمة وحرب الخليج :ـ

على الرغم من أن الكيان الصهيوني لم يُمارس خلال أزمة الخليج أي دور علني عسكرياً أو سياسياً إلّا أنه كان من أكثر الدول استثماراً لنتائجها، ويُمكن تلخيص أهم نتائجها على الموقف السياسي الصهيوني على النحو التالي :ـ

(١) الخروج من العزلة السياسية التي كان يُعاني منها نتيجة سياساته القمعية في فلسطين وذلك بسبب ما أظهره من (ضبط للنفس!!) ـ الذي لم يكن إلّا جزءاً من استراتيجية إدارة الأزمة ـ وقدرته على تسويق هذا الموقف واستثماره إعلامياً وسياسياً مما أكسبه تعاطفاً دولياً.

(٢) استطاع الكيان الصهيوني استغلال موقف المنظمة ووقوفها إلى جانب العراق من أجل عزلها دولياً وعربياً، وهذا ما ظهرت آثاره عبر محاولات الاستبعاد للمنظمة في التحركات السياسية التي أعقبت الأزمة ومن خلال رفض بعض الدول الأوروبية الحديث مع المنظمة ممّا عزّز الموقف الأمريكي ـ الصهيوني الرافض للمنظمة.

إن استبعاد المنظمة يُعزز تطبيق التصور الصهيوني للتسوية الذي ينبثق من التصور الصهيوني للقضية الفلسطينية.

(٣) لقد أدت الأزمة عبر نتائجها العسكرية إلى تحجيم القوة العسكرية العراقية وتدمير الأسلحة الاستراتيجية العراقية مما شكّل تراجعاً لمكانة القوة العراقية ممّا عزّز التفوق العسكري الصهيوني وقطع الطريق أمام أية فرصة لتعديل ميزان القوى في المنطقة. إن تكريس الهيمنة العسكرية الصهيونية يُجذر التفوق السياسي ويجعل الموقف الصهيوني أكثر تشدداً.

(٤) لقد كشفت أزمة الخليج عن كل عورات النظام العربي وقد انقسم الصف العربي خلال الأزمة إلى فريقين رئيسيين الأول وقف إلى جانب التحالف والآخر وقف ضد فكرة الحرب ممّا عزّز التشرذم داخل الصف العربي، وبعد انتهاء الأزمة سارعت معظم الدول التي وقفت ضد الحرب إلى تبرير موقفها

محاولة إيجاد مكان لها في صف الدول المؤيدة للتحالف الأمر الذي أوجد حالة من التبعية العربية للسياسة الأمريكية خاصة في دول الشرق الأوسط.

إن هذه التبعية تجعل الموقف الصهيوني غير قابل للتفاوض، وتزيد من التعنت الصهيوني على حساب الحقوق الوطنية والسياسية للشعب العربي، ولقد أظهرت التحركات الديبلوماسية الأخيرة صدق هذه المقولة، فبعد أكثر من أربعة شهور على بدء العملية السياسية لم يُقدم الكيان الصهيوني أي تنازل وكانت الاستجابات السياسية و(المرونة) تصدر من الطرف العربي.

إن حالة الضعف العربي التي بلورت حالة من التبعية السياسية للولايات المتحدة تُشكل عامل تصليب للموقف الصهيوني وقد توجد حالة من التبعية للسياسة الصهيونية وتدفع بالحركة السياسية العربية للدوران في عجلة السياسة الأمريكية ـ الصهيونية.

العوامل الداخلية:ـ

(أ) الانتفاضة المباركة:ـ

على الرغم مما تُشكله الانتفاضة من عبء أمني واقتصادي على الكيان الصهيوني إلاّ أن تأثيرها على الموقف السياسي الصهيوني يبدو محدوداً حتى الآن، وذلك بسبب افتقادها للمساندة العسكرية الخارجية، ولعدم قدرة منظمة التحرير على استثمارها سياسياً في ضوء معطيات الواقع العربي والفلسطيني.

لقد حاولت منظمة التحرير استثمار الانتفاضة سياسياً واستغلال التعاطف الدولي مع الانتفاضة كحركة شعبية مدنية، وظهر ذلك من خلال قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني لعام ١٩٨٨، وعلى الرغم من أن هذه القرارات قد استطاعت تحقيق بعض المكاسب السياسية إلاّ أن هذه المكاسب لم تكن ذات تأثير على جوهر القضية ولم تتحرك بالقضية الفلسطينية خطوات عملية باتجاه إعادة الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، بل

إن نتائج هذا الاستثمار في الجانب الفلسطيني كانت سلبية التأثير فقد عملت على تخفيض سقف المطالب الفلسطينية وكانت المرونة السياسية الفلسطينية على حساب بعض الثوابت الوطنية.

وقد كتبت مجلة (الهدف) الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تقول: [ولم تُفلح كل التنازلات المجانية والخطيرة التي قدمها رئيس المنظمة في مؤتمره الصحفي الشهير الذي عَقده في جنيف في ١٩٨٨/١٢/١٤ والتي تمثلت بإعلان أبو عمّار اعتراف المنظمة بحق جميع دول المنطقة بالعيش بأمن وسلام بما فيها دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية وقبولها (أي المنظمة) بقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨) كأساس لمفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط وتخليها وإدانتها الكاملة والمطلقة للإرهاب في دفع واشنطن لتغيير جوهر موقفها، كما لم تفلح في تغيير الموقف الرسمي الأمريكي.

وما تبع تلك التنازلات من تنازلات إضافية كان من أبرزها استعداد المنظمة لإعادة النظر في الميثاق الوطني الفلسطيني الذي (تقادم) عليه الزمن وفق تصريح أبو عمّار عقب زيارة للعاصمة الفرنسية واستعداد المنظمة للدخول بمفاوضات ثنائية مباشرة مع الإسرائيليين بدعاية واشنطن والقاهرة][1].

لكن ما لم تذكره مجلة (الهدف) أن هذه التنازلات كانت على أساس البيان السياسي للدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي أعلن قبوله بقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨) وتحدث عن حق جميع دول المنطقة بالعيش بأمان، هذا البيان الذي كان قرار الأغلبية تبنته الأقلية حرصاً على الوحدة الوطنية ووحدة القرار الوطني الفلسطيني!!!

لم يكن الاستثمار السياسي الفلسطيني فاعلاً على صعيد تغيير معالم

---

(١) مجلة الهدف، العدد ١٠٤٨، (١٩٩١/٣/٣١م).

الموقف السياسي الصهيوني وذلك بسبب حالة الضعف والتشرذم العربية، ولأن الانتفاضة كانت حدثاً مستقلاً يفتقد السند العسكري الخارجي، لذلك فإنها لا تمتلك القدرةعلى التأثيرفي الموقف السياسي الصهيوني وما يزال تأثيرها الأكثر على الصعيدين الأمني والاقتصادي.

(ب) **التنافس الحزبي داخل الكيان الصهيوني**:ـ

[يعتمد النظام الحزبي في الكيان الصهيوني على وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية التي تتنافس فيما بينها للوصول للسلطة ويتميز هذا النظام بعجز أي من الأحزاب السياسية عن الوصول للسلطة منفردة.

وتمثل الأحزاب مكاناً بارزاً في الحياة السياسية (الإسرائيلية) وتصبغ المجتمع (الإسرائيلي) بصبغتها وتعبّر في الغالب عن توزيع القوى داخل المجتمع حيث ترتبط مجموعات الأحزاب بالقوى الاجتماعية المختلفة][1].

ويُشكل الليكود والتجمع القوتين الرئيسيتين في الكيان الصهيوني، ومنذ قيام هذا الكيان كان لهما النصيب الأكبر في تسلم مقاليد الأمور وقيادة الكيان الصهيوني، وتُشكل الأحزاب الدينية ثقلاً سياسياً غالباً ما يكون فاعلاً حيث تُشكل عامل ترجيح لإحدى القوتين في حالة عجز إحدى القوتين في الحصول على أغلبية لتشكيل الحكومة.

وقبل أن ندخل في تفاصيل مواقف الأحزاب الرئيسية في الكيان الصهيوني لا بد من ملاحظة أن الاختلاف في مواقف هذه الأحزاب في حده الأقصى لا يُلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية والسياسية للجانب العربي وغالباً ما يتمحور هذا الخلاف حول نقاط اجرائية بعيداً عن النقاط الجوهرية.

• **موقف الليكود**:ـ يُعتبر تكتل الليكود الأكثر تشدداً ـ بعد الأحزاب الدينية

---

(١) مراكز القوى في إسرائيل ١٩٦٣ـ ١٩٨٣ دورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلي، د. نظام محمود بركات، ط١ ١٩٨٣: دار الجليل للنشر ـ عمان.

المتطرفة ـ، ويتعامل مع الصراع العربي ـ الصهيوني والقضية الفلسطينية من خلال الثوابت التالية التي تُمثل ثوابت الائتلاف الحاكم في الكيان الصهيوني :ـ

(١) لا انسحاب من الأراضي العربية المحتلة [الضفة الغربية، قطاع غزة، هضبة الجولان]، ولقد حرص قادة الحكومة الصهيونية على الإعلان عن هذا المبدأ دون مواربة. فقد أعلن إسحق شامير رئيس وزراء الكيان الصهيوني (سابقاً) في احتفال صهيوني يُدعى [يوم توحيد القدس] أُقيم في ١٩٩١/٥/١١ : أن الكيان الصهيوني [لن يتخلى عن القدس ولا حتى عن أي شبر من أرض (إسرائيل)][1]

وفي تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية يوم الجمعة ٩٩١/٢/١٥ أكّد إسحق شامير أنه سيحمل حلمه بسيطرة (إسرائيل) الدائمة على الضفة الغربية المحتلة إلى أي محادثات سلام يتم عقدها بعد حرب الخليج. وأضاف قائلاً: [إن (إسرائيل الكبرى) التي تمتد من البحر المتوسط إلى نهر الأردن في عقيدته وحلمه شخصياً]، وأضاف قائلاً: [لكنني أتعهد بالتفاوض مع جيراننا العرب وسأتفاوض إذا ما حضروا إلى مائدة المفاوضات].

(٢) رفض التفاوض مع منظمة التحرير أو مع أي وفد فلسطيني يرتبط مع المنظمة إنسجاماً مع الموقف الصهيوني على التعامل مع القضية الفلسطينية على أنها مشكلة داخلية للكيان الصهيوني إنه بنظر هذا الكيان لا بد من التسليم مسبقاً بإسقاط كامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وقد صرّح افيي بارنز المتحدث باسم رئيس الوزراء الصهيوني السابق في حديث لصحيفة الأهرام المصرية حول إمكانية الحوار مع المنظمة: [هذا ليس وارداً في الحسبان فالمنظمة ليست طرفاً لأنه خلال الحرب (أزمة الخليج) ظهر الوجه الحقيقي للمنظمة بسبب تأييدها للعراق.

---

(١) صحيفة الحياة اللندنية، العدد ١٠٣٢٥، ١٣/٥/١٩٩١م.

• سؤال: ـ وقبل تأييد المنظمة للعراق هل أردتم التفاوض مع المنظمة؟

• بارنز: ـ المنظمة لا تريد العيش معنا بل تريد تدمير دولة إسرائيل.

• سؤال: ـ إذن مع أي فلسطينيين تريدون التفاوض اليوم؟

• بارنز: ـ الفلسطينيون من يهودا والسامرة (الضفة والقطاع).

• سؤال: ـ من مؤيدي المنظمة أم مؤيدي حماس؟

• بارنز: ـ مع فلسطينيين معتدلين وعلى استعداد للعيش معنا على أساس الاحترام المتبادل][1].

ويُعبر الكيان الصهيوني عن هذا الموقف بشكل عملي [بتسريع وصول المهاجرين اليهود إلى الكيان الصهيوني من الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية وأثيوبيا وحتى الهند والعمل على توطين القسم الأكبر منهم في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان عن طريق توسيع المستوطنات القائمة أو مصادرة الأراضي العربية لبناء مستوطنات جديدة].

[واتضح أن المبالغ التي استثمرت في البناء في المناطق خلال العام الحالي ٩٠/٩١ كانت أكثر من ٢٠٪ من حجم ميزانية وزارة الإسكان أي أكثر من ١,١ مليار شيكل وكذلك فإن وتيرة العمل مذهلة جداً حيث يتضح أنه في الضفة والقطاع لا توجد بيروقراطية وكل قرار يتم تنفيذه فوراً وحتى بسرعة أكثر من المخطط له وتوسيع المستوطنات يساعد الحكومة على الادعاء بأنها لا تُقيم مستوطنات جديدة][2].

[وتُشكل القدس الهدف الاستيطاني الأول للكيان الصهيوني الذي قام بعد

---

(١) صحيفة الأهرام المصرية، (٢٤/٢/١٩٩١).

(٢) الدستور الأردنية ٢٠/٤/١٩٩١م.

أسبوعين فقط من عدوان حزيران عام ١٩٦٧ بضم القدس وبدأت فيها حملة تهويد واسعة لتغيير طبيعتها الديموغرافية ومعالمها العربية وقد تم عزل القدس عن الضفة الغربية إدارياً واقتصادياً وتأسيس شركة إعادة إعمار الحي اليهودي في البلدة القديمة مع منح الحرية المطلقة في هدم المنازل العربية ومباني الأوقاف وتبين الاحصائيات أن إسرائيل قد توصلت حتى عام ١٩٨٦ إلى إنشاء عشرة أحياء يهودية تضم (٦٣٢٠) وحدة سكنية داخل القدس العربية وأقامت حولها (٣٥) مستوطنة يهودية جرى بناؤها على قسم كبير من أراضي الضفة التي تمت مصادرتها وطالت ممتلكات الفلسطينيين ليس حول القدس فحسب وإنما في تسع مدن وستين قرية وقد تسارعت في الفترة الأخيرة وتيرة الاستيطان في القدس مع ارتفاع عدد الوافدين من المهاجرين اليهود وكشف النقاب عن خطة أعدتها وزارة الإسكان لبناء حي يهودي في منطقة جبل الزيتون شرقي فندق أنتركونتيننتال في القدس العربية لإنشاء ما يزيد عن ١٧ ألف وحدة سكنية.

ومن المعلوم أن الحكومات الصهيونية المتعاقبة منذ احتلال القدس قد بذلت المستحيل لتنفيذ مشروع القدس الكبرى الذي سيؤمن وجود مليون يهودي يمكنون الكيان الصهيوني من الحفاظ على الغالبية اليهودية في المدينة المقدسة حتى بعد مئة عام حسب أقوال أرييل شارون.

وهذا الأخير أقام لنفسه منزلاً داخل الحي العربي كي يشجع على استيطانه وسمح للمستوطنين بالاستيلاء على العديد من المباني كما هو الحال بالنسبة لمبنى بطريركية الروم الأرثوذكس الذي احتلته جماعة ما يسمى بـ (أمناء الهيكل) في ربيع العام الماضي وما زالت تقيم فيه حتى الآن رغم قرار الطرد الذي صدر عن المحكمة الإسرائيلية العُليا.

وفي بقية الأراضي المحتلة بلغ عدد المستوطنات اليهودية التي أُقيمت حتى نهاية عام ١٩٩٠ (١٥٠) مستوطنة تم زرعها لتكون بمثابة الطوق المحكم حول المدن الفلسطينية السكانية المرتفعة.

وقد تم إدراج مدينة الخليل في رأس أولويات الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية حيث جرى احتلال عشرات المباني وإنشاء مئات المنازل اليهودية داخل الخليل وتمت إقامة عشرين مستوطنة حول المدينة من أهمها مستوطنات كريات اربع وكريات خميس وخارسينا واصفر التي نُقلت إليها مؤخراً عدة ألوف من المنازل الجاهزة لتوطين العائلات اليهودية القادمة من الاتحاد السوفييتي سابقاً][1].

وتعكف إدارة البناء والإسكان على موضوع إقامة (٧١٠٠) وحدة سكن في الأراضي المحتلة و(١١٠٠) وحدة أخرى في هضبة الجولان وهي تُعنى إجمالاً بموضوع إقامة نحو (٥٥) ألف وحدة سكن، وحقيقة أنهم يبنون للمهاجرين في الأراضي المحتلة وبهذه الكميات تثبت بوضوح أن تصريحات وزارة الإسكان بأنها لا توجه المهاجرين إلى الأراضي المحتلة وبأن البناء مكرس للقدامى ليست سوى تضليل، وقد وردت هذه المعطيات في تقرير متابعة صادر عن الإدارة الجديدة، وورد في التقرير أن النية تتجه إلى نصب (١٢٥٠) كرفان للمهاجرين في المستوطنات جرى تزويد (٦٤٠) منها حتى الآن، فيما سيجري نصب الباقية في الأشهر القادمة، كما يُنصب (١٨٤٠) مجروناً (كرفان لعائلتين) أي بمعنى (٣٦٨٠) وحدة سكن أخرى للمهاجرين في الأراضي المحتلة وسينصب (١٢٨٠) مجروناً في المواقع المدنية منها (٤٠٠) في اريل و(٢٠٠) في افرات فيما ستوزع البقية على (٣٥) مستوطنة أي بضع عشرات في كل مستوطنة.

وإضافة لذلك يخطط لإقامة منازل قروية عادية للمهاجرين في الأراضي المحتلة كما تحددت مواقع بناء في الأراضي المحتلة لألف وحدة سكن إضافية مصنفة تحت إطار (البناء المسهل).

---

(١) مجلة الفرسان، العدد (٧٠٢) ٢٢/تموز/١٩٩١م.

وصادق المجلس القطري للتخطيط والبناء على مشروع لنصب (١٥٠ ألف) كرفان في كل أرجاء الضفة الغربية، كما وافق على اقتراح البلدية نصب ألف كرفان في (جفعات همتوس) على طريق بيت لحم و(١٠٠٠) أخرى على نحو (٨٠) دونماً قرب (بسجات زئيف) على بُعد ٢٠كم من قرية خرما شمالي القدس المحتلة.

[ويتضح من التقارير التي أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية أن عدد المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة يتجاوز نسبة (١٣٪) من مجموع عدد السكان الفلسطينيين وأن (إسرائيل) ستتمكن من رفع هذه النسبة إلى حدود ٣٠٪ مع نهاية عام ١٩٩٢ إذا استمر تدفق المهاجرين إليها بنفس الوتيرة بحيث يرتفع عدد سكانها عام ١٩٩٥ بمعدل ٥٠٪ على الأقل علماً أن الإحصائيات الرسمية الصهيونية تظهر بأن (٣٢٠) ألف مهاجري يهودي قد وصلوا إلى الكيان الصيهوني في عامي ١٩٨٩-١٩٩٠ بينما وصل خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩١ حوالي ١٢٥ ألف مهاجر][1].

وبموازاة الإصرار على تطبيق هذه المعادلة التي تتكشف بموجبها عملية زرع وتوسيع المستوطنات وفقاً لتسارع وتيرة تدفق المهاجرين اليهود، باشرت السلطات الصهيونية بإقامة شبكة جديدة من الطرقات في الضفة الغربية تتكون من طريقين رئيسيين تتجهان من الشمال إلى الجنوب لاستكمال الطريق الساحلية الممتدة من شمال الضفة حتى قطاع غزة وتتفرع إحدى الطريقين وهي طريق الأغوار من مدينة طبريا باتجاه بيسان إلى أغوار الضفة لتكوّن مع سلسلة المستوطنات في هذه النواحي منطقة عازلة بين المدن والقرى الفلسطينية ونهر الأردن حتى تصل إلى القدس وتتصل بها طرق ثانوية في نقاط متعددة تؤدي إلى الكيان الصهيوني. ومن الناحية الغربية للضفة المحتلة تمتد ثلاث طرقات إلى

---

(١) صحيفة القدس العربي، ١٩٩١/٣/٩م.

المنطقة الشرقية لتتصل بالطريق الساحلية وتتقاطع مع الطريق الذي يحمل اسم (الطريق ٦٠) وطريق الأغوار.

وتدل هذه الاجراءات على إرادة الكيان الصهيوني في إحاطة المستوطنات اليهودية بطرق رئيسية مرتبطة بالمدن الصهيونية مما يُحوّل المدن والقرى العربية إلى معالم دخيلة غير مألوفة وفقاً لتعبير أحد الخبراء الفلسطينيين في مجال تخطيط المدن، كما تدل على خطة صهيونية متكاملة لزرع نقاط استيطانية في المواقع التي يخشى فيها الكيان الصهيوني أن يحدث تواصل جغرافي بين تجمعات الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. ولتحقيق عملية دمج الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ بتلك التي سبقت احتلالها في عام ١٩٤٨ وهو المشروع الذي جرى الإعلان عنه في عام ١٩٨٣ تحت ستار تطوير البنية التحتية للأراضي المحتلة التي أُطلق عليها رسمياً اسم (يهودا والسامرة).

ولكن ما الغاية من وراء هذه الممارسات والأعمال؟

الجواب نجده بلا ريب لدى رئيس الحكومة الصهيونية السابق الذي أعلن على الملأ أن [أرض إسرائيل ليست كعكة قابلة للتقسيم والتقطيع وأن إسرائيل تعيش أياماً عظيمة ويجب أن نكون مستعدين لاستقبال واستيعاب أخواننا المهاجرين لأن هناك فقط ارضاً واحدة هي أرض الميعاد أرض التوراة أرض الأنبياء وموطن الشعب اليهودي.

وهذه الأرض تمتد كما يقول شامير من البحر إلى النهر «وسأحمل قضية الدفاع عن وحدتها إلى أي محادثات سلام» على حد تعبيره][1].

ومن الملاحظ أن الإعلام الصهيوني قد عمد دائماً إلى إخفاء حقيقة الأطماع التوسعية للكيان الصهيوني الذي يعتمد المرحلية للإعلان عن نواياه

---

(١) مجلة العرب.

كلما كانت الظروف ملائمة للانطلاق عملياً من مرحلة لأخرى على طريق إنشاء [إسرائيل الكبرى].

وهـذا ما يفسر إقدام شامير على إعلان مخططات حكومته في الأراضي العربية المحتلة في ظل تفوق الكيان الصهيوني عسكرياً وسياسياً، ولهذا يبدو من المستحيل أن يتراجع الكيان الصهيوني عن أطماعه ومشاريعه في الأراضي المحتلة والتي تُشكـل في نطاقهـا المستوطنات اليهودية حلقة مركزية وعنصراً أساسياً لاستيعاب اليهود القادمين من شتى أنحاء العالم، وإحكام السيطرة على الأرض والإعداد لجولات لاحقة لضم ما تبقى من (أرض الميعاد) خارج الدائرة الصهيونية.

(٣) التمسك بمبادرة شامير لعام ١٩٨٩ كأساس للتسوية السياسية:

يقول الأستاذ توفيق أبو بكر: [أما الليكود القطب الاخر في الحياة السياسية (الإسرائيلية) فإنه ما زال متمسكاً بشكل عام بما عُرف بمبادرة أيار ١٩٨٩ التي سبق أن تقدم بها إسحق شامير في ظل حكومة الائتلاف السابقة وجوهرها توفير حكم ذاتي للسكان ولا شيء آخر ويميل أقطاب الحزب للحفاظ على المبادرة نفسها دون تعديل تقريباً للحفاظ على وحدة التكتل أمام تباين الاجتهادات بين الثلاث: شامير وديفيد ليفي وموشي ارينز][1].

وللحفاظ على وحدة ائتلاف الليكود مع القوى الدينية والمتطرفة وفي مقابلة مع صحيفة بديعوت احرونوت الصهيونية قال موشي ارينز وزير الدفاع الصهيوني السابق رداً على سؤال حول الصيغة السياسية التي سيطرحها الكيان الصهيوني على طاولة المباحثات مع جيمس بيكر:-

[الصيغة التي بلورناها قبل الحرب هي مبادرتنا السلمية وهذه صيغة جيدة

---

(١) صحيفة الدستور الأردنية، العدد ٨٤٧١، (١٩٩١/٣/٢٠م).

جداً اليوم أيضاً ما بعد الحرب ولا يمكنني أن أفكر ببديل أفضل منها بكثير][1] .

إن هذا الموقف الليكودي يُمثل القاسم المشترك للائتلاف الحاكم سابقاً مع أن هذا الائتلاف يضم آراء متطرفة جداً.

وهؤلاء المتطرفون [وعلى رأسهم اريل شارون ويوفال نيمان (وبطل التهجير) الوزير ريهافام زئيفي طالبوا بإسقاط مشروع شامير المعلن في أيار ١٩٨٩ وحجة هؤلاء «أن الفلسطينيين فقدوا حقوقهم في الإدارة الذاتية لأنهم اغتبطوا بسقوط صواريخ سكود العراقية على (إسرائيل)».

ويطرح شارون خياراً آخر يتلخص في :ـ دول عربية منزوعة السلاح بأنظمة تفرض عليها الديموقراطية فرضاً بالإضافة إلى فرض شرط على كل دولة ترغب في إقامة علاقات سلام مع (الكيان الصهيوني هو إغلاق مكاتب منظمة التحرير فيها).

أما وزير العلوم والتكنولوجيا يوفال نيمان فهو يُعلن خياراً آخر:ـ [اعتبار المسألة الفلسطينية منتهية وميتة تحت التراب والتفاوض مع بعض دول الخليج وحدها دون سواها].

ويبقى (بطل التهجير) زئيفي الذي يتفوق على زميليه بالمشاركة (المختصرة جداً) وهو يُطالب الحكومة الصهيونية بإعلان رسمي واضح وملزم بعدم الانسحاب من أي مساحة من الأراضي][2] .

أما ديفيد ليفي وزير الخارجية الصهيوني السابق فقد [وقف إلى جانب مشروع أيار ١٩٨٩ مع بعض (الليونة) وما يقصده الوزير المغربي الأصل أن (إسرائيل) تقبل (الحوار) (لا التفاوض) مع هيئة فلسطينية يقبلها السكان

---

(١) صحيفة صوت الشعب الأردنية، العدد (٢٨٤١) (١٥/٣/١٩٩١م).

(٢) مجلة الأسبوع العربي، عدد رقم (١٦٣٩)، ١١/٣/١٩٩١م.

المحليون بشرط ألّا يكون أعضاء هذه الهيئة «منتمين رسمياً إلى منظمة التحرير» أما (الليونة) مع الدول العربية التي يطرحها ليفي فهي لا تتجاوز استعداد (إسرائيل) لبدء مفاوضات مع سوريا بدون شرط مسبق بشأن الإبقاء على هضبة الجولان «جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإسرائيلية»][1].

ويطرح ارئيل شارون وزير الإسكان الصهيوني آراء في القضية الفلسطينية والحل السلمي تكمن خطورتها أنها يُمكن أن تكون الأكثر قابلية للتطبيق في ظل المعطيات العربية والصهيونية بل يُمكن القول أن ما يجري على صعيد القضية الفلسطينية على الساحة الصهيونية أكثر انسجاماً مع هذه الآراء أكثر من أي تصور آخر.

ونورد فيما يلي أهم فقرات مقال لأرائيل شارون نشرته صحيفة بديعوت احرونوت :ـ

[إن وجود المشكلة الفلسطينية كمشكلة وطنية سياسية يُعتبر أكذوبة إعلامية ناجمة عن عمليات غسل الدماغ التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية بمساعدة يساريين عملاء لها، ولأنه ومنذ العام ١٩٢٢ توجد في أرض (إسرائيل) الشرقية في ثلاثة أرباع أرض (إسرائيل) الكبرى باعتراف دولي وخصوصاً اعتراف الولايات المتحدة دولة عربية فلسطينية في الأردن ولقد سيطر جيشها في (حرب الاستقلال) (حرب عام ١٩٤٨) بمساعدة من الجيش العراقي على شرقي القدس ويهودا والسامرة، وفي العام ١٩٥٠ وباتفاق مشترك توحد عرب ضفتي (أرض إسرائيل) وأصبحوا شعب واحد ودولة واحدة وهم الدولة والشعب الذي شن علينا الحرب في حزيران عام ١٩٦٧.

ومما يثير الاستغرب والقلق الكبير أن مفهوم [أرض إسرائيل الكاملة] الذي يعني ضفتي نهر الأردن ينطبق اليوم لدينا على أرض (إسرائيل) الغربية فقط، ولا

---

(١) المصدر السابق نفسه.

يوجد في الموسوعة العبرية مفاهيم (أردن) و(شرق الأردن).

وكما هو معروف حتى لو وافقنا على السخافة القائلة بأن سكّان أرض (إسرائيل) الغربية هم الفلسطينيين فإن الأردن تعتبر الدولة الفلسطينية في أرض (إسرائيل) لأن معظم سكانها خرجوا من يهودا والسامرة، هذا إضافة إلى أنه وفقاً لكافة التعريفات الجغرافية والتاريخية المقبولة فإن جميع مواليد الضفة الشرقية بما في ذلك ملكهم الحالي هم (فلسطينيون) أصليون.

ولهذا كان من الطبيعي أن لا يحلم أي شخص عربي بين العام ١٩٤٨ وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ بوجود (دولة فلسطينية) في مناطق يهودا والسامرة وغزة (والمناطق) التي من أجل تحريرها أُقيمت منظمة التحرير الفلسطينية.

في أرض (إسرائيل) الغربية وعلى مسافة ربع واحد فقط من أرض (إسرائيل) الكاملة هناك مكان وحق وجود فقط لدولة يهودية. وفعلاً وفقاً لمشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ ليس فقط يهودا والسامرة وغزة بل وأيضاً ـ وقبل ذلك ـ حوالي نصف (إسرائيل القديمة) الواقعة شمالي خط بئر السبع تابعة (للدولة العربية)، ولهذا فإنه بنظر الأمم المتحدة (والولايات المتحدة) فإن (المناطق المحتلة الأصلية والأكثر أهمية هي مناطق الممر للقدس، الجليل الغربي والأوسط يافه، بئر السبع، كريات جاد، عسقلان، اشدود، غال عيرون والقدس الشرقية والغربية.

لكن انطلاقاً من رغبته في العام ١٩٤٧ بإزالة دولة (إسرائيل) وإغراق اليهود في البحر فقد ألغى الشعب العربي والشعب الفلسطيني على رأسه وكجزء منه كافة الحقوق التي وفرها له القرار وذلك بصورة لا رجعة فيها.

لقد أثبتت كافة الحروب وعلى رأسها حرب حزيران عام ١٩٦٧ وعاصفة الصحراء وأكثر من ذلك حرب تشرين عام ١٩٧٣ بأن أي تنازل كان عن مناطق يعتبر وصفه مؤكدة لانتحار وطني، إن أخطار الاحتلال والإبادة المباشرة من

خلال المدافع والكتائب البرية للعدو اسوأ وأخطر بكثير من تلك التي تشكلها صواريخ أرض ـ أرض وأنا آخر مَنْ يقلل من خطورة الصواريخ .

وإذا كانت الحكومة ولأسباب تكتيكية أو أسباب أخرى غير قادرة أو راغبة بالتخلي عن مشروع (عام ١٩٨٩) يتوجب عليها أو على الأقل أن تقوم باقتلاع الأخطار المتعلقة بوجودنا وذلك من خلال الخطوات التالية :ـ

أولاً : المشكلة الأكثر أهمية والتي يجب أن تؤدي إلى تجميد كافة المشاكل الأخرى لأنه لا توجد تهديدات أكبر منها علينا وعلى سلامة المنطقة وحتى العالم، هي مشكلة التسليح الضخم لجميع الدول العربية وأولها سوريا وليبيا .

ثانياً: الامتناع عن القيام بأي مبادرة ذاتية ورفض كل مبادرة خارجية تستهدف تطبيق الحكم الذاتي أو إيجاد ممثلية وكيان عربي في مناطق معينة .

وهذه هي جميع الأماكن والمناطق التي إذا لم تستطع الانتشار فيها في فترات سابقة والتواجد فيها والعمل فيها بحرية تامة لن يكون هناك دفاع عن أوساط (إسرائيل) داخل الخط الأخضر وهذه المناطق هي : غور الأردن، جنوب يهودا المحيط المباشر للقدس، القطاع الذي يُشرف على الساحل من الشرق، المناطق الخالية من السكان على قمم الجبال، الممرات التي تصل بين هذه المناطق وأوساط (إسرائيل) وأيضاً أطراف قطاع غزة و(الأصابع) الأمنية القائمة فيها وبالطبع هضبة الجولان جميعها .

ثالثاً: ضمان مرافقة منح حكم ذاتي لعرب يهودا والسامرة وغزة بضم موازٍ وتدريجي أو مسبق لكافة هذه المناطق الحيوية التي يستوطن فيها اليوم يهود إلى دولة (إسرائيل) وذلك باعتبار ذلك الضمانة الحقيقية الوحيدة لعدم تحويل الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية وقاعدة لزعزعة دولة (إسرائيل) .

وبالطبع فضح كذبة (حقوق الفلسطينيين) ويجب الإعلان بصورة واضحة وبأعلى صوت للحكومة والكنيست: الأردن كانت وهي الآن الدولة الفلسطينية

في أرض (إسـرائيل) ويكفينـا هذا التقسيم في أرض (إسرائيل) وترك غالبيتها العظمى تحت السيادة العربية][1] .

** الحركات المتطرفة :

نشرت صحيفة دافار الصهيونية مقالاً نقتبس منه الفقرة التالية :

[إن شامير ليس لديه أي خيار لصنع السلام حتى لو أراد ذلك أن حركة (هتحيا) وحركة (موليدت) وربما حركة (تسومت) أيضاً لن توافق على أي تحرك ولا حتى مفاوضات تنقيب مع دبي وهم يختلفون عن غيرهم من أطراف الائتلاف الحكومي (السابق) فهذه الحركات لا تتلاعب بعبارة (يبدو لي) بل تنتظر فرصة ترك الحكومة من أجل النقاء العقائدي .

إن مقاعد هذه الحركات في الكنيست بالإضافة إلى اريل شارون وأعضاء جبهة (أرض إسرائيل) تعطيها القوة لتحويل الكلام عن أي انعطاف ممكن على طريق السلام إلى نكتة سيئة][2] .

وقـد [هـددت الأحـزاب (الإسـرائيلية) اليمينية المتطرفة بالانسحاب من حكومة الإرهابي شامير السابقة إذا ما قرر حسب ادعاءاتهم التنازل عن أجزاء من ما يُدعى (بأرض إسرائيل الكاملة) .

وقال الإرهابي رفائيل ايتان وزير الزراعة (الإسرائيلي) إن الأحزاب اليمينية الثـلاثة المشاركة في الائتلاف الحكومة (تسومت، هتحيا وموليدت) لن تتردد بالانسحـاب من الحكـومـة إذا ما قرر شامير الانسحاب من ما يُدعى (أرض إسرائيل الكاملة) .

وعقدت الأحزاب الثلاثة اجتماعاً خاصاً لمناقشة التطورات السياسية وذلك

---

(١) صحيفة القدس المقدسية، ١/٤/١٩٦٠م .

(٢) الدستور الأردنية، العدد (٨٤٦٢)، ١١/٣/١٩٩١م .

بعد عودة وزير الزراعة (الإسرائيلي) ايتان رئيس حزب تسومت الذي قطع زيارته للاتحاد السوفييتي (السابق) بناء على طلب عضو الكنيست الإرهابي يوئاس تحيدون.

ومن ناحية أخرى ستعقد المؤسسات التابعة لحزب هتحيا اليمين المتطرف بزعامة وزير العلوم (الإسرائيلي) البروفيسور يوفال نيئمان اجتماعاً خاصاً الأسبوع القادم ومن المتوقع أن تتقدم المؤسسات المذكورة بتوصية إلى زعامة الحزب للانسحاب من الحكومة (الإسرائيلية) برئاسة شامير بحجة أن شامير أخذ يميل إلى تقديم تنازلات للأمريكيين في سبيل عقد مؤتمر السلام الإقليمي.

ونسب التلفزيون (الإسرائيلي) إلى غيئولا كوهين نائبة وزير العلوم والتطوير (السابقة) (من زعماء حزب هتحيا) قولها: ـ يبدو أن رئيس الوزراء شامير عازم على التراجع عن مواقفه المعروفة وهذا أمر بالغ الخطورة.

كما قال رفائيل ايتان وزير الزراعة (زعيم حزب تسومت اليميني) على الرغم من أنني لم أجتمع بعد مع رئيس الوزراء شامير ولم أسمع منه عن نتائج المحادثات التي أجراها وزيري الخارجية والدفاع مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر إلاّ أنه من الواضح أن حزب تسومت لن يبقى شريكاً في حكومة تعيد أجزاء من (أرض إسرائيل) للعرب.

وأضاف ايتان يقول: نحن بالطبع نعارض اجراء مفاوضات حول مرتفعات الجولان ناهيك عن أننا نعارض تقديم أي تنازلات في هذه النقطة ومما لا شك فيه أننا سنعقد اجتماعاً خلال الأيام القريبة القادمة وسنناقش موضوع (أرض إسرائيل الكاملة)، وإذا ما رأينا أنه يتعين علينا أن نخرج من الحكومة فإننا سنقوم بهذا العمل على الفور ونحن نأمل أن يتمسك شامير بمواقفه ويستمر بالحفاظ على (أرض إسرائيل الكاملة)][1].

(١٦ صحيفة الأهالي الأردنية، العدد (٤٦)، ١٩٩١/٧/٣١م.

• **حزب العمل:**

يتلخص موقف حزب العمل في موافقته على انسحاب من الأراضي الكثيفة السكان في الضفة وضمها إلى الأردن وقيام كيان أردني ـ فلسطيني يعتمد الفدرالية أي ما يُسمى بالخيار الأردني.

وهو بذلك يُبقي الدولة الصهيونية ذات أغلبية يهودية انسجاماً مع السياسات القديمة لحزب العمل التي اختطها بن غوريون.

إن رؤية حزب العمل تنسجم مع الرؤية الأمريكية للتسوية فيما يتعلق بمسألة القدس فإن موقف حزب العمل لا يختلف عن موقف الليكود في اعتبارها عاصمة (إسرائيل) الأبدية وأنه لا مجال للتفاوض حولها.

وفي مقابلة مع التلفزيون الصهيوني قال شمعون بيريز رئيس حزب العمل السابق: [إنه لا يؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة ولكن (فدرالية أردنية فلسطينية لا تكون القدس جزءاً منها]. وأضاف أنه [يتعين في هذا الإطار أن تكون أرض غزة منطقة منزوعة السلاح][1].

وفي مقابلة مع صحيفة (عل همشمار) طرح شمعون بيريز تصور حزب العمل حول العملية السياسية نقتطف منها التالي:

[س:ـ أحد الحلول التي يتحدث عنها حزب العمل سيتمثل بالاتحاد الكونفدرالي ويدور الحديث هنا عن دولتين وفي ضوء ذلك لماذا لا تقولون دولة فلسطينية؟

ج:ـ حزب العمل لا يتحدث فقط عن اتحاد كونفدرالي بل يتحدث عن فيدرالية ويدور الحديث في هذه المرحلة عن فيدرالية يتواجد فيها الفلسطينيون من على جانبي النهر ويجب توفير حل واقٍ لهم. لكنني لست مسؤولاً عن حل

(١٧ صحيفة القدس العربي، السنة الثانية، العدد ٦١١، ١٩٩١/٤/٢٦م.

المشكلة الفلسطينية. إنني مسؤول عن تأييد حل المشكلة الفلسطينية بصورة لا تهدد أمن (إسرائيل)، وستوجد مشاكل صعبة جداً مع دولة فلسطينية منفصلة، لأنهم وفي نهاية المطاف سيتطلعون إلى وجود جيش فلسطيني، وإذا وجد اتحاد فدرالي كما آمل ستبقى المناطق التي سنعيدها منزوعة السلاح كما هو الوضع في سيناء. هذا هو الفرق الجوهري بالنسبة لأمن (إسرائيل)][1].

وبعد، يمكن تلخيص أهم الاختلافات الأساسية بين الليكود والعمل كما يلي:

(١) يؤمن حزب العمل بأن الطريق الأمثل لتفادي الضغوطات الدولية يتمثل بتقديم مبادرة سلمية إسرائيلية خاصة.

أما الليكود في ظل قيادة شامير فإنه يميل إلى مواجهة الأعاصير والأمواج بالوقوف صامداً في وجهها.

(٢) يؤمن حزب العمل بأن المستقبل يخفي العديد من المشاكل والتعقيدات (لإسرائيل) إلّا أنه بالإمكان استغلال الوقت الحالي لإحراز تقدم ملموس.

أما الليكود فإنه يؤمن أن الوقت يقف إلى جانب (إسرائيل) ولهذا لا يوجد داعي للاستعجال.

(٣) حزب العمل مستعد للتنازل عن مناطق من أجل السلام طالما أن أمن (إسرائيل) لا يخضع للمساومة.

أما الليكود فإنه غير مستعد للتخلي عن المناطق مهما كانت الظروف.

(٤) حزب العمل مستعد للتحدث إلى أي وفد فلسطيني من المناطق من أجل الاتفاق حول خطة للحكم الذاتي كحل أو إجراء مؤقت من دون احداث

---

(١) صحيفة صوت الشعب الأردنية.

جلبة حول الأهلية السياسية لإعضاء هذا الوفد.

أما الليكود فإن قسماً منه مستعد للتحدث حول الحكم الذاتي كحكم دائم ولكن فقط مع الفلسطينيين الذين يصادقون عليهم.

القسم الآخر فإنه غير مستعد للتحدث مع الفلسطينيين حول أي شيء باستثناء تبعيتهم لدولة (إسرائيل).

(٥) يفضل حزب العمل إجراء مفاوضات مباشرة مع جيرانه حتى لو تم إجراء هذه المحادثات في إطار مظلة دولية طالما أن أي تحرك يتم تنسيقه مع الولايات المتحدة، مع ذلك يدرك حزب العمل أن مثل هذه المفاوضات لا تستطيع أن تحل مكان المحادثات مع الفلسطينيين لأنه مهما كانت الأمور التي سبتدأ أي دولة عربية بالتفاوض حولها فإن القضية الفلسطينية ستكون دائماً متربعة على عرش الأولويات في جدول أعمالها.

أما الليكود فيبدو أنه يؤمن أنه بإمكان (إسرائيل) التوصل إلى اتفاقيات سلمية مع السعودية وسورية من دون حل القضية الفلسطينية أولاً وهو يُعارض أي نوع من الرعاية الدولية على الرغم من أنه مستعد للقبول بالوساطة الأمريكية.

وعلى ماذا يتفق كلا الحزبين؟

(١) يتفق الحزبان على وجوب بقاء القدس عاصمة موحَّدة (لإسرائيل) وفي ظل سيادة إسرائيلية لهذا فإن القدس غير خاضعة للمفاوضات.

(٢) يتفق الحزبان على أن م.ت.ف ليست شريكاً في المفاوضات على الرغم من أن أقلية من حزب العمل تؤمن بأنه في ظل ظروف معينة يجب إجراء محادثات مع م.ت.ف.

(٣) يتفق الحزبان على أنه لا يتوجب وجود سوى دولتين على أرض (إسرائيل) الكبرى التاريخية دولة يهودية ودولة عربية إلّا أن قضية الحدود بين هاتين الدولتين لا يتفق عليها الحزبان.

(٤) لا يزال حزب العمل يؤمن بدولة فلسطينية اردنية (الأردن بالإضافة إلى المناطق التي ستتنازل عنها (إسرائيل) غربي نهر الأردن) أما معظم الليكوديون فيصرون على أن (الأردن هي فلسطين)[1] .

ونورد هنا نص الاتفاق الائتلافي التي تم التوصل إليه بين الليكود والتجمع عشية تشكيل الحكومة الصهيونية الموسع في ١٩٨٨/١٢/٢٠ .

[نص الاتفاق الائتلافي الذي تم التوصل إليه عشية تشكيل الحكومة الإسرائيلية الموسعة في ١٩٨٨/١٢/٢٠ على مجموعة بنود تشكل الحد الأدنى المقبول المشترك بين الحزبين الكبيرين في الكيان الصهيوني: الليكود والتجمع].

(١) وكما ورد في البند السادس من وثيقة الخطوط الأساسية للحكومة الائتلافية الموسعة، جرى الحديث الصريح عن «أن القدس الكاملة عاصمة إسرائيل الأبدية مدينة موحَّدة بسيادة إسرائيل غير قابلة للتقسيم».

(٢) وجاء في البند التاسع من الوثيقة: [إن الحكومة ستعمل على استمرار المسيرة السلمية حسب إطار السلام في الشرق الأوسط الذي أتفق عليه في كامب ديفيد وتجديد المفاوضات لإقامة الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة].

(٣) في الوثيقة الحادية عشرة: أكدت الوثيقة على [أن عرب يهودا والسامرة يشاركون في تحديد مستقبلهم كما هو محدد في اتفاقيات كامب ديفيد].

(٤) وأكدت الوثيقة في البند الثاني عشر [أن إسرائيل تعارض إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة والمنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن].

(٥) أما في البند الثالث عشر فقد اتفق الحزبان على أن [إسرائيل لا

---

(١) سوزات هايتس رولف: صحيفة جيروزاليم بوست الصهيونية، ١٩٩١/٣/١٢م.

تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية].

(٦) وقد تحدث البند الرابع عشر عن [عدم حدوث أي تغيير في السيادة في يهودا والسامرة وقطاع غزة إلاّ بموافقة المعراخ والليكود][1]

هذه هي النصوص والخطوط الأساسية التي اجتمع عليها الحزبان.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أقرت في ١٤/٥/١٩٩١ خطة شامير-رابين المعروفة باسم [مبادرة السلام الإسرائيلية] وقد أكّد إسحق شامير في اجتماع مركز الليكود الذي عُقد في الخامس من تموز ١٩٨٩ [أن المبادرة الإسرائيلية لا تتضمن مبدأ الأرض مقابل السلام، ولا مشاركة سكان القدس في الانتخابات ولا تنطوي على تجميد الاستيطان أو حتى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بالإضافة إلى عدم قبولها لمنظمة التحرير كشريك في عملية السلام ومعارضتها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة].

إن التشكلية الحزبية للائتلاف الحاكم السابق لا تسمح بأي (تنازل) عن الثوابت الصهيونية، وستبقى عامل تصليب لموقف الحكومة الصهيونية تزيد من تشدده وتتجه به إلى أقصى درجات التطرف السياسي مستثمرة معطيات الواقع الدولي والعربي والصهيوني.

استنتاج:-

عبر دراستنا للعوامل المؤثرة على الموقف الصهيوني نخلص إلى أن معظم هذه العوامل تعمل على تعزيز الموقف الصهيوني المتشدد وتتجه به نحو

---

(٢٠) الفكر السياسي الإسرائيلي
قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة.
د. أسعد عبدالرحمن نواف الزرو.
ط١ ١٩٩٠: الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع.

التمسك بثوابته السياسية والعمل على فرضها على الأطراف العربية والعمل على تجيير العملية السياسية لصالح أطماعه التوسعية ولتحقيق أحلامه في الهيمنة والنفوذ.

إن الطريقة التي يتعامل بها الكيان الصهيوني مع مقترحات السلام المختلفة مرشحة للتكريس بحيث تُصبح سمة للسياسة الصهيونية وهذا ينعكس على حجم المكاسب التي سيحققها الجانب العربي في أية مفاوضات مقبلة التي لن تخرج عن سقف ما تُعطيه مبادرة شامير من حقوق للشعب الفلسطيني، وتحقيق شعار [السلام مقابل السلام] الذي يطرحه بعض قادة الكيان الصهيوني كإنجاز يُمكن لبقية الأطراف العربية تحقيقه عبر أي مؤتمر سلام قادم، طبعاً لا بد أن نعلم أن السلام المطلوب صهيونياً هو الذي سيفتح له الطريق للارتباط مع الدول العربية باتفاقيات اقتصادية وثقافية وسياسية كمدخل للتغلغل الصهيوني داخل الكيان العربي.

(ب) الموقف العربي :-

لعل من أهم نتائج التحركات السياسية التي أعقبت أزمة الخليج التغير الكبير في عناصر الموقف العربي، بحيث أصبحت مواقف دول الطوق متقاربة، وتميزت هذه التغيرات بسرعة حدوثها، إضافة إلى أنها كانت كمية ونوعية.

لقد أظهرت الاستجابات السياسية العربية لعوامل الضغط الأمريكي والتعنت الصهيوني قابلية كبيرة لتبني مواقف جديدة، وتعود هذه القابلية إلى منطلقات السياسة العربية، وافتقار النظام السياسي العربي لعمق في ثوابته. ويُمكن القول أن الموقف العربي يعتمد في حركته على مجموعة من المتغيرات وبعض الثوابت التي لا تتعلق بجوهر الصراع العربي - الصهيوني، فالتصلب العربي لم يكن - في معظمه - مبدئياً، وإنما كان استجابة لمصالح سياسية واعتبارات قطرية وقومية، فقاعدة المواقف العربية رمال متحركة من المتغيرات والمصالح.

لذلك فليس مفاجئاً أي تغير في الموقف العربي، فالتغير هو القاعدة في المواقف العربية وهذا ما أظهرته التحركات السياسية الأخيرة.

• ثوابت الموقف العربي :-

يتكون الموقف العربي في صورته النهائية بعد انتهاء جولات وزير الخارجية الأمريكي من العناصر التالية :-

(١) التمسك بضرورة أن يختار الفلسطينيون ممثليهم في مؤتمر السلام، فالأردن يرفض أن يتحدث باسم الشعب الفلسطيني وهذا ما أكده المسؤولون الأردنيون لكنه قبل بفكرة الوفد الفلسطيني - الأردني المشترك.

إن الدول العربية لا تشترط اشتراك منظمة التحرير لكنها تشترط أن توافق المنظمة على شكل التمثيل الفلسطيني سواءاً كان من فلسطيني الداخل أو الخارج فكل ما يعني الجانب العربي أن يحظى التمثيل الفلسطيني بموافقة المنظمة.

إن هذا الإصرار يأتي لإدراك الدول العربية أن النجاح لن يُكتب لأي تسوية للقضية الفلسطينية ـ التي تُشكل جوهر الصراع العربي الصهيوني ـ دون أن تحظى بموافقة المنظمة.

(٢) أن تكون المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وتبني صيغة (الأرض مقابل السلام)، وضمان الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

إن العرب يتمسكون بالأساس الذي قامت عليه المبادرة الأمريكية الجديدة وبما أكده الرئيس بوش في رسائله الخطية إلى القادة العرب. الرئيس بوش كتب للقادة العرب يقول: إن مبدأ الأرض مقابل السلام يجب أن يكون محور التسوية السياسية في الشرق الأوسط التي يجب أن تستهدي بالقرارين المعروفين الصادرين عن مجلس الأمن الدولي منذ عقود: ٢٤٢ و٣٣٨[1].

مع ملاحظة أن التفسير الأمريكي لهذا الأساس يختلف عن التفسير العربي.

(٣) يؤكد الجانب العربي بأن قضية القدس يجب أن تُعرض على طاولة المباحثات منذ بداية المداولات وحتى نهايتها، ويُعتبر هذا جزءاً من التسويات المرحلية ولهذا من حق السكان الفلسطينيين أن يكونوا ممثلين في المداولات.

ويُظهر الجانب العربي موافقة على مبدأ مشاركة أشخاص لديهم عنوان

---

(١) مجلة الفرسان، العدد (٧٠٤)، الاثنين ١٩٩١/٨/٥م.

مزدوج، وإن كانت مسيرة المفاوضات قد أظهرت أن موضوع القدس يمكن تجاوزه زمنياً وتأجيله باعتباره يُمثل عقبة حقيقية ولهذا لم تشهد طاولة المفاوضات طرحاً لموضوع القدس بالرغم من مرور شهور طويلة على بدء مسيرة المفاوضات.

(٤) تجاوز فكرة المؤتمر الدولي والقبول بفكرة المؤتمر الإقليمي أو مؤتمر السلام.

وفي سؤال لجلالة الملك حسين خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي للأردن خلال شهر نيسان/ ١٩٩١ [حول استعداد الأردن للمشاركة في المؤتمر الإقليمي للسلام والجلوس على مائدة المفاوضات أو لا ضمن مجموعة ومن ثم مباشرة مع إسرائيل قال:-

[لم أُؤمن أبداً خلال الفترة الماضية أن المحظورات أو الممنوعات يجب أن تقف عائقاً أمام أي تقدم حقيقي نحو السلام].

وأضاف: لا أعرف ما الاسم الذي سيطلق على المؤتمر هل هو مؤتمر للسلام أم ماذا؟ هذا ما يهتم به السيد بيكر والعديد من الأصدقاء في العالم.

وقال الحسين: أنا أعتقد أنه يجب الابتعاد عن جميع الكلاشيهات أو القوالب القديمة ونستفيد من الفرصة المتاحة لإحلال السلام، فعندما يكون لديك وضع يكون فيه شعب كشعبنا الرازخ تحت الاحتلال منذ سنوات طويلة نجدهم اضطروا للتعامل مع الإسرائيليين والاجتماع بهم فمن اذن العرب الأفضل؟ وماذا بعد بالنسبة للعرب؟ هل يبقون بعيدين عن الأمور ويقولون أنهم عرب جيدون ولا دخل لهم في الأمر وغير مشاركين في ذلك؟ الجواب: لا.

وأوضح قائلاً: السؤال ليس اللقاءات أو الاتصالات أو المحظورات بل الأمر متعلق بالمسؤولية المستقبلية وأعتقد أنه إذا كانت هناك عقبات يجب إزالتها

ويجب أن يتحدث الناس مع بعضهم البعض][1].

إن القبول بفكرة المؤتمر الإقليمي وتجاوز فكرة المؤتمر الدولي يُعني القبول بمشاركة الأمم المتحدة كمراقب أو كما وصفها أحد المسؤولين الصهاينة [مشاركة صامتة]، والقبول بدور رمزي للدور الأوروبية، بحيث يكون هذا المؤتمر بمثابة مدخل للمفاوضات المباشرة بين الأطراف العربية ـ كلٌ على حده ـ والكيان الصهيوني.

• **العوامل المؤثرة في الموقف العربي:ـ**

(١) **أزمة الخليج**: لقد كان لأزمة الخليج عميق الأثر في تشكيل الموقف العربي الذي ظهر خلال التحركات السياسية، ويُمكن تلخيص أهم آثار الأزمة على النحو التالي:ـ

(أ) **إضعاف القوة العسكرية العراقية**: لقد شكّل العراق وخاصة بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية قوة عسكرية هامة في مجال التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصيهوني.

وقد أحدثت حرب الخليج خللاً في هذا التوازن بعد أن نجحت في تحجيم القوة العراقية سواءاً عن طريق الأعمال العسكرية أو عن طريق القرارات الدولية المتعلقة بتدمير الأسلحة الاستراتيجية العراقية.

إن تحطيم القوة العسكرية العراقية هدف صهيوني يُساهم في تكريس الهيمنة الصهيونية سياسياً وعسكرياً.

(ب) تكريس حالة الضعف والتشرذم العربية:

لقد كانت أزمة الخليج أكبر امتحان للنظام العربي منذ زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، وقد تركت آثاراً سلبية أهمها:

---

(١) صحيفة الرأي الأردنية، ٢١/٤/١٩٩١م.

(١) انهيار العمل العربي المشترك وظهور سياسة المحاور وبروز حلف من الدول العربية المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) تجميد دور الجامعة العربية.

(٣) لقد أوجدت أزمة الخليج ثغرة في العلاقات الإنسانية بين بعض الشعوب العربية وخاصة بين شعوب الدول الخليجية وشعوب الدول المؤيدة للعراق.

(٢) التغير في نظام العلاقات الدولية (النظام الدولي الجديد):

[لقد كان الاستقطاب العالمي السابق قائماً على أُسس أيدلوجية نتيجة للتناقض بن الاشتراكية والرأسمالية لذلك كانت صيغته السياسية ـ الجغرافية هي التناقض بين الشرق (الاشتراكي) و (الغرب الرأسمالي) وفي امتداد هذا التقسيم جرى تصنيف كل التناقضات الفرعية على قاعدة الانتماء إلى هذا التناقض الأصلي، كما جرى صياغة مختلف الاستراتيجية الدولية ـ من لدن هذا الطرف أو ذاك ـ بما يجعلها تجيب عن حاجة محددة ومباشرة إضعاف وتدمير الكتلة المعادية.

ما حدث ويحدث منذ الانكفاء الاستراتيجي السوفييتي وتفكك المعسكري الاشتراكي، قاد ـ بصورة موضوعية ـ إلى حركة من الاندماج جديدة بين الشرق والغرب في إطار كتلة لم تعد إطاراً للتناقض، هي الشمال، فالشمال عوّض بنية التقاطب التقليدي وصهرها من جديد ولم يكن من الممكن أن يجري ذلك الصهر في صورة تركيبة بنيوية جديدة ونوعية تُعيد صوغ عناصر النسق الدولي مجدداً، وإنما جرى في شكل (انفكاك تلقائي) للشرق والتحاق تدريجي له بالغرب ضمن إطار جامع هو الشمال: بقاعدته الاقتصادية الرئيسية: الرأسمالية أو نظام اقتصاد السوق.

إن تشكل الشمال كجبهة ـ لم يكن ـ في النهاية دون نتائج دولية نوعية

وحـاسمة، بل لقد قاد بدوره إلى إعادة تشكيل معادلة صراع جديدة كان فيها الجنوب الطرف الآخر.

فإذا كان الغـرب قد حدد أولـوياتـه الاستـراتيجية في السـابق في ردع (العدوانية) السوفييتية وحصار الخيار الاشتراكي في العالم فإنه يحددها الآن في مقاومة نزوع الجنوب إلى التحرر من هيمنة الشمال أو ميله إلى اجتراح نموذج للتنمية وللتطور الاجتماعي وهي مقاومة تشتد كلما وعت أن الجنوب خزان لا ينضب من عناصر (مرعبة)، الديموغرافيا الجامحة، الأيدلوجيات الاستقلالية، الذاكرة التاريخية والمخزون الحضاري (الإسلام مثلاً)][1].

إن التحول في نظام العلاقات الدولية وظهور معادلة الشمال والجنوب بديلاً عن معادلة الشرق والغرب، ستجعل الوطن العربي أكثر المناطق تأثراً، لقد كان أول اختبار لهذا النظام الجديد على الأرض العربية من خلال أزمة الخليج.

ومما لا شك فيه أن الصراع العربي ـ الصهيوني وجوهره القضية الفلسطينية سيجعـل المنـطقة هدفاً لجبهة الشمال، ولقد أظهرت الأحداث أن تأثير هذا النـظام الجـديد كان كبيراً على النظام السياسي العربي بحيث أفرز معطيات جديدة على ساحة العمل العربي مما أدى تشكيل موقف عربي جديد.

إن أهم آثار النظام الجديد على الموقف العربي تتمثل في :ـ

[فقـدان نقـطة الاستنـاد الدولي التي مثلها الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتـراكي ـ بغض النـظر عن دوافـع موقف الكتلة الشرقية ـ ولا يتعلق الأمر بفقدان أحد أهم مصادر السلاح العربي فحسب وإنما أيضاً ـ بفقدان قوة إسناد سياسي هام على الصعيد السوفييتي، إن العلاقات السياسية التي ربطت العرب بالاتحـاد السـوفييتي كانت كافية ـ في الحد الأدنى ـ لممارسة قدر نسبي من التحجيم للعدوانية الغربية تجاه الأمة العربية ومصالحها وحقوقها ولحماية نسبية

(١) عبدالإله بلقزيز: باحث في الشؤون السياسية والعربية، [العرب والنظام الدولي الجديد].

للأمن العربي، هذا فضلاً عن كونها سمحت لبعض العرب أن يحسنوا التعامل مع الغرب باستعمال الورقة السوفييتية والمساومة بها لكسب بعض المصالح.

يضع التراجع السوفييتي على الصعيد العالمي وانتهاء التقاطب الدولي العرب في موقع حرج، يفقدون فيه غطاء وامتيازاً استراتيجياً من مستوى كبير، وليس الموقع الراهن للعرب في خريطة التناقضات الإقليمية وفي مقدمتها التناقض مع الكيان الصهيوني إلّا مثالاً على الحالة التي يدفعهم إليها هذا التحول الهائل في العلاقات الدولية ـ لقد أصبح أمراً صعباً حقاً أن يراهن العرب على تسوية متوازنة للصراع العربي ـ الصهيوني من مدخل سوفييتي، ذلك أن الاتحاد السوفييتي بدأ بفقد ـ بل فقد ـ موقعه التقليدي في الشرق الأوسط، ولم يعد في وسعه أن يفرض مبادىء لحل إقليمي لذلك الصراع ولا الضغط لإجبار (إسرائيل) على قبول تسوية سياسية عبر صيغة المؤتمر الدولي بل بات أقرب ما يكون إلى القبول الاضطراري بالمشاريع الأمريكية المتداولة لحل الأزمة](1).

إن غياب الاتحاد السوفييتي نقل نظام العلاقات الدولية إلى ما يُسمى بنظام القطب الواحد الذي يعني هيمنة أمريكية على القرار السياسي الدولي.

إن تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم أفرز واقعاً سياسياً يُعزز الهيمنة والتعنت الصهيوني ويورث الضعف للموقف العربي، وستحاول الولايات المتحدة على ضوء هذا الواقع ـ تمرير أو فرض حل للصراع العربي ـ الصهيوني من خلال المنظور الصهيوني ـ الأمريكي.

لقد كان أُولى نتائج الواقع الجديد الاستجابة العربية للمفاهيم الجديدة التي طرحتها الولايات المتحدة بهدف تمزيق وحدة الموقف العربي ضد الكيان الصهيوني والعمل على فصل الصراع العربي ـ الصهيوني عن الصراع

---

(1) المصدر السابق نفسه.

الفلسطيني ـ الصهيوني بالإضافة إلى تجزئة التسوية العربية ـ الصهيونية إلى تسويات ثنائية.

(٣) الأوضاع الاقتصادية لأطراف الجانب العربي:

مما لا شك فيه أن الأوضاع الاقتصادية المتردية لأطراف الجانب العربي (مصر، سورية، لبنان، الأردن) تُشكل عامل ضغط عليه، فهذه الدول ذات مديونية عالية، وتُعاني من مشاكل اقتصادية مثل انتشار البطالة بنسب عالية، وزيادة التضخم وارتفاع الأسعار وغيرها من المشكلات، وهي دول تُشكل المساعدات الخارجية أحد أهم مصادر دخلها القومي، لذلك فإن العامل الاقتصادي يُعتبر ورقة تعمل الولايات المتحدة بطريق مباشر أو غير مباشر على استخدامها لتشكيل موقف عربي يُساهم في دفع عجلة التسوية بما لا يتعارض مع التصورات الأمريكية.

لقد استخدم العامل الاقتصادي خلال أزمة الخليج بشكل كبير فعوقبت بعض الدول بالحصار الاقتصادي وقطع المساعدات، وتم مكافأة البعض الآخر بزيادة المساعدات إو إلغاء جزء من مديونيتها مما ساعد على تبلور الموقف العربي بصورته خلال الأزمة.

كذلك فإن استخدام العامل الاقتصادي يُساهم في تخفيف معارضة الشعوب لمواقف حكامها خاصة في ظل أوضاع اقتصادية متردية، ولقد استخدم هذا العامل بعد توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد حينما زادت الولايات المتحدة من مساعداتها لمصر ـ على الرغم من أن جزءاً كبيراً من هذه المساعدات قد وُظف في مجالات بعيدة عن مصلحة الشعب المصري ـ.

الاستنتاج:

على ضوء ما تقدم، ومن خلال تطورات الموقف العربي نتيجة التحركات الديبلوماسية الأخيرة التي كان لها نتائج سلبية على الموقف العربي أهمها:

(١) تخفيض سقف المطالب العربية، فمنذ بداية التحركات الديبلوماسية وحتى الآن تراجعت المطالب العربية بشكل كبير فقد تم تجاوز المؤتمر الدولي إلى مؤتمر سلام، ولم يعد الحديث عن الدولة الفلسطينية المستقلة أمراً مرغوباً، وأصبح الحديث يدور حول كيان فلسطيني يرتبط فدرالياً أو كونفدرالياً مع الأردن ويُحكم داخلياً بنظام الحكم الذاتي كما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد أو مشروع شامير.

أما قضية التمثيل الفلسطيني ومشاركة المنظمة فقد أصبحت قابلة للحوار، بل إن شكل التمثيل الفلسطيني المطلوب صهيونياً وأمريكياً رُوج له عربياً وقُبل فلسطينياً، أما قضية القدس فلم تعد جزءاً من المفردات السياسية العربية لأن قادة السياسة العربية يُدركون النظرة الصهيونية للقدس ولا يريدون إضافة عقبات جديدة في وجه مسيرة التسوية.

إن مسلسل تخفيض سقف المطالب العربية قابل للاستمرار ولن يكون القبول العربي بالاقتراح الأوروبي بإلغاء المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني مقابل وقف بناء المستوطنات خاتمة المطاف.

(٢) زيادة التصلب والتعنت الصهيوني: إن هذه المرحلة مرحلة الهيمنة الأمريكية ـ الصهيونية لذلك فإن التصلب الصهيوني وتمسكه بثوابته ومحاولته فرض شروط التسوية بما يتناسب مع نظراته للصراع وبما ينسجم مع استراتيجيته في إدارة الصراع هو السلوك الطبيعي، ولن تكون (الإيجابية) و(المرونة) العربية سوى تعزيز للتصلب الصهيوني، فكل تنازل عربي كان يُنتج مزيداً من التعنت الصهيوني والمطلوب أن يتحرك الموقف العربي باتجاه الاستجابة للشروط الصهيونية حتى تُصبح مهمة التحرك السياسي العربي الاستجابة للشروط الصهيونية وتحقيق أهداف الكيان الصهيوني من عملية السلام.

إن قراءة دقيقة للواقع العربي بكافة أبعاده تزيد من القناعة باحتمال زيادة

الاستجـابـات العـربية للشـروط الأمـريكية والصهيونية على صعيد القضية الفلسطينية أو التسويات الثنائية بين الأطراف العربية والكيان الصهيوني وتزداد هذه الاحتمالية مع مشاركة الأطراف العربية جميعها في مؤتمر السلام لكن في حال غياب طرف من الأطراف فإن هذا قد يُشكل عامل تصليب ولو بنسبة بسيطة لمواقف بقية الأطراف.

فتجاوز الحد الأدنى من المطالب العربية يُمكن أن يتم بشكل جماعي لكن عدم توفر الإجماع قد يزيد من التردد والحذر لدى الأطراف المشاركة.

وبعد:

إن الاندفاع العربي غير المبرر وراء مبادرات السلام الأمريكية والاستسلام للوعود الأمريكية ناتج عن عجز الأطراف العربية عن القيام بأية مبادرات مستقلة.

إنهـا عاجـزة عن مجـابهـة عدوهـا عسكرياً كما هي عاجزة عن مجابهته سياسياً، وهي بعـد أن أسقـطت الخيار العسكـري تحتاج إلى وساطة الدولة العظمى الوحيدة القادرة ولو نظرياً على لعب دور الوسيط، ومضطرة لأن تساهم في اللعبة الديبلوماسية التي ترسم خطوطها الولايات المتحدة، وهي إن رفضت الدخول في اللعبة الدبلوماسية أو رفضت الالتزام بشروطها قد تدفع ثمناً غالياً لا تقدر على تحمله.

من هنـا فإن عجز الأنظمة العربية لا يتمثل فقط بفشلها في التوصل إلى النتائج التي ترنو إليها شعوبها بل أيضاً في اضطرارها للمشاركة في دبلوماسية تعرف مسبقاً أن لا سيطرة لها عليها أنها تبغي قبل كل شيء حماية نفسها وتعمل في الدرجة الثانية على تحقيق ما يُمكن تحقيقه في ظل موازين القوى القائمة.

ومـوازين القـوى هذه ليست في صالحها وبخاصة بعد الذي حدث في العراق كما قال في تعليق له صدر في صحيفة الواشنطن بوست روبرت نوفاك، يقول نوفاك: «يُعلن شامير في الخطاب تلو الخطاب، أنه لن يتنازل عن شبر

واحد مما سمّاه (بأرض إسرائيل)، أي الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل السلام مع العرب، في السابق لم يلجأ شامير أبداً إلى مثل هذه التعابير القاسية المتشددة، إن الذي غيّر من لهجته الآن هو تحطيم قوة عدوه العسكرية العدو الذي كان يخشاه أكثر من أي عدو آخر، لقد أدى تدمير القوة العسكرية للعراق إلى تمكين (إسرائيل) من التمتع بأكثر قدر من الشعور بالأمن العسكري عرفته في تاريخها»[1].

فهل تظهر عوامل عربية ذاتية تعمل على تصليب الموقف العربي وتقلل من احتمالية زيادة (التنازلات) العربية؟؟!!

---

(١) مقالة للدكتور هشام شرابي [المستر بيكر ومؤتمر السلام)، صحيفة الدستور الأردنية، (١٨/٥/١٩٩١م).

(جـ) منظمة التحرير الفلسطينية

• ثوابت الموقف الفلسطيني :

[الفلسطينيون يريدون السلام وقد أعلنوا ذلك مراراً ولبوا من أجله كل ما طلبته الولايات المتحدة وقبلوا المساومة التاريخية . أي المبدأ الذي تضمنه قرار الأمم المتحدة ١٨١ وتطبيق المبدأ على الأرض التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وطلب منها المجتمع الدولي الانسحاب منها بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

[ولذلك فإن ما يهمهم في الدرجة الأولى هو التخلص من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولتهم المستقلة لتعيش وتتعايش جنباً إلى جنب في ظل السلام مع دولة إسرائيل والدول العربية المجاورة وهم مستعدون في سبيل ذلك للبحث في كل الشروط الضرورية التي تضمن أمن إسرائيل وأمن دولتهم وذلك عبر اتفاق تضمنه الدول الكبرى ومجلس الأمن][1] .

على الرغم من أن هذا لا يُعتبر موقفاً رسمياً فلسطينياً إلّا أنه يُعبر بشكل واضح عن ثوابت الموقف الفلسطيني بعيداً عن الصياغة السياسية الرسمية، ويظهر من خلاله بوضوح استعداد المنظمة للتعامل بمرونة مع الواقع العربي والدولي، كما يُبرز بشكل لا يحتمل التأويل الاعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود واستعداد المنظمة للتعايش معه من خلال الدولة الفلسطينية بشكل يضمن أمن الكيان الصهيوني، ويحمل في طياته دليلاً على أن الخط السياسي لمنظمة التحرير يُشكل استراتيجيتها في إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني .

إن الموقف السياسي لمنظمة التحرير ـ كغيرها من الأطراف العربية ـ قد مرَّ

---

(١) بسام أبو شريف مستشار السيد ياسر عرفات، . صحيفة الحياة اللندنية، ١٩٩١/٣/١٧م.

عبر التاريخ السياسي للصراع العربي ـ الصهيوني بمراحل متعددة ومنعطفات سياسية مختلفة التأثير على مسار الصراع العربي ـ الصهيوني .

ولعل أخطر منعطف في مسار المنظمة كان الخروج الفلسطيني من بيروت إثر الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ الذي كان له أكبر الأثر في إعادة صياغة استراتيجية المنظمة وزاد من نفوذ (المعتدلين!!) في صفوف القيادة الفلسطينية، وفتح الطريق للتفكير بصوت مرتفع داخل صفوف المنظمة بوجوب التفكير (بواقعية) وتبني الخط السياسي كإستراتيجية لإنقاذ ما يُكن إنقاذه من الأرض والحصول على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني .

ولقد ساهم تسارع الأحداث على الساحتين العربية والفلسطينية في بلورة الموقف الفلسطيني الجديد، فكانت الانتفاضة المباركة سنداً قوياً (للمعتدلين) في حركتهم حيث رفعوا شعار استثمار الانتفاضة سياسياً وعزّز هذا الأمر قرار الأردن فك الارتباط السياسي والإداري مع الضفة الغربية مما أوجد فراغاً سياسياً إضافة إلى حملات الترغيب الصديقة والشقيقة والضغوطات الداخلية والخارجية فكان هذا كله البوتقة التي تشكل في داخلها الموقف السياسي الجديد للمنظمة الذي أفرز ثوابت فلسطينية جديدة تتعلق بنظرة المنظمة للصراع واستراتيجيتها في التحرير وإدارة الصراع فكانت قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني المنعقد في الجزائر عام ١٩٨٨ وما تبعها من مواقف كخطاب السيد ياسر عرفات في دورة الجمعية العامة للأُمم المتحدة المنعقدة في جنيف ومؤتمره الصحفي في جنيف في نفس الفترة تُعبر بشكل واضح عن موقف سياسي جديد بثوابت جديدة، أما معالم هذا الموقف فهي :

[(١) ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت إشراف الأُمم المتحدة وبمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة

بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير عملاً بمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالغزو العسكري ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية .

(٢) انسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

(٣) الغاء جميع اجراءات الإلحاق والضم وإزالة المستعمرات التي أقامتها (إسرائيل) في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ العام ١٩٦٧م .

(٤) حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن .

(٥) السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مؤات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي والوصول إلى تسوية سياسية شاملة وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي][1].

بعد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني أصبحت عناصر الموقف الفلسطيني منسجمة مع عناصر مواقف الأطراف العربية الأخرى بشكل كبير وأصبح التحرك السياسي الفلسطيني والعربي يسير باتجاه واحد لكن بتسارع مختلف .

---

(١) مبادرة السلام الفلسطينية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة التاسعة عشرة التي عقدت في الجزائر عام ١٩٨٨م .

• لكن هل من المحتمل تجاوز المنظمة لقرارات الجزائر التي تُمثل جوهر الموقف الفلسطيني؟

وإذا كان هذا ممكناً فما هو الحد الأقصى من التنازلات الممكن تقديمه؟

وما هي العوامل المؤثرة في تطوير الموقف الفلسطيني؟

لا شك أن التحرك الديبلوماسي الذي أعقب أزمة الخليج قد كشف عن الحد الأقصى لشروط كل طرف من أطراف الصراع وأبرز بشكل واضح حجم التنازلات الممكن تقديمها عربياً وفلسطينياً وصهيونياً.

فهل من الممكن تجاوز المنظمة لقرارات الجزائر؟

يقول الأستاذ صالح القلاب: [الواقع العربي يحدد مسار العمل الفلسطيني فعندما يكون الواقع العربي قوياً نجد الواقع الفلسطيني يتجه نحو (التشدد). في عام ١٩٨٨ عندما أقر البرنامج السياسي كان الواقع العربي أفضل من الآن، فكان الموقف العربي أكثر تماسكاً وكانت الانتفاضة في ذروتها، وكان هنالك تعاطف عالمي مع القضية الفلسطينية.

أما الواقع الحالي فهو تشتت عربي، انهيار في موازين القوى، انحياز عربي للمشروع الأمريكي، وهنالك محاولات لتحييد الموقف الأوروبي وكذلك التراجع السوفييتي.

فإذا لم يحدث تغيير إيجابي في الواقع العربي قد تضطر القيادة الفلسطينية لتقديم بعض التنازلات][1].

ويقول المهندس المرحوم أحمد قطيش الناطق الرسمي باسم نواب الحركة الإسلامية سابقاً: [أعتقد أن أي قراءة موضوعية لتداعيات موقف المنظمة ستوصل بسهولة إلى أن المنظمة ستقبل أقل بكثير من السقف الذي تمثله قرارات

---

(١) مقابلة مع الأستاذ صالح القلاّب، يوم الثلاثاء، ١٤/٥/١٩٩١م.

الجزائر، وهذا أمر متوقع في ظل معطيات الواقع العربي والدولي][1].

ويقول الأستاذ فهد الريماوي: [ما دامت المنظمة تُشارك في مسيرة التسوية السياسية وفي ظل الظروف الحالية فليس أمامها إلّا التنازل ويُمكن للمنظمة أن تُذعن لمثل هذا التنازل وليس هنالك بديل من أجل فرض خيارات أخرى][2].

لقد أثبتت الأحداث قابلية واستعداد المنظمة لتجاوز ثوابتها المعلنة، ولئن كان هذا التجاوز لم يظهر حتى الآن على شكل قرار فلسطيني مؤسسي إلّا أن هذا الاستعداد قد ظهر من خلال الاستجابات السياسية للمنظمة مع الاقتراحات والمبادرات المختلفة وكما يقول الدكتور أسعد عبدالرحمن عضو المجلس الوطني الفلسطيني:

[نحن متمسكون بقرارات الجزائر دون تراجع ويجب أن لا يتم الحديث إعلامياً عن تراجعات أو بالونات اختبار كمثل تصريحات بسّام أبو شريف، لكن قد يتم تخطي موقف قرارات الجزائر على طاولة المفاوضات وهنالك إمكانية لذلك والاحتمالات واردة. فقبول الصيغة التوفيقية للتسوية قد يكون ممكناً من المنظمة كاستغلال للمرحلة وتعامل مع الواقع الجديد][3].

إن التساؤل داخل المنظمة ليس: هل يُمكن تجاوز قرارات الجزائر أم لا؟

إنما التساؤل هو: كيف يُمكن تجاوزها ومتى؟

العوامل المؤثرة في تطوير الموقف الفلسطيني:-

(١) **أزمة وحرب الخليج**: ربما يكون الشعب الفلسطيني بشكل عام ومنظمة التحرير بشكل خاص أكثر الأطراف العربية - بعد العراق - تأثراً بأزمة

(١) مقابلة مع المرحوم المهندس أحمد قطيش، يوم الثلاثاء، ١٠/٤/١٩٩١م.

(٢) مقابلة مع الأستاذ فهد الريماوي، ٢/٥/١٩٩١م.

(٣) مقابلة مع الدكتور أسعد عبدالرحمن عضو المجلس الوطني الفلسطيني، يوم الأحد، ٧/٤/١٩٩١م.

الخليج على أكثر من صعيد. وقد انعكس هذا الأمر على الموقف الفلسطيني وكان عامل تمييع لموقف المنظمة وكان له أكبر الأثر على تخفيض سقف المطالب والشروط الفلسطينية ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل على النحو التالي :-

(أ) نتيجة موقف المنظمة خلال الأزمة تراجعت مكانتها الدولية وفقدت كثيراً من التأييد الدولي الذي اكتسبته نتيجة تحركها الديبلوماسي الذي كان على أساس قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، كما فقدت المنظمة كثيراً من مكانتها على الصعيد العربي وخاصة على الساحة الخليجية التي كانت تُشكل مصدر لتمويل مالي وسياسي للمنظمة.

(ب) لقد أدت أزمة الخليج إلى غياب كثير من الثوابت العربية فيما يتعلق بآلية الحل السياسي وهدفه ومضمونه وظهر انحياز عربي كبير للمشروع الأمريكي للسلام الذي يقوم على محاولة تليين الموقف الصهيوني عن طريق التنازل العربي، لقد كان تأثير هذا الواقع كبيراً على الموقف الفلسطيني فالعلاقة عضوية بين الواقع العربي ومسار العمل الفلسطيني: ونتيجة لذلك غابت بعض الثوابت الفلسطينية وإذا ما استمر الانحدار في الموقف العربي - وما لم تزداد عوامل التصليب في الطرف الفلسطيني - فإن كثيراً من الثوابت الفلسطينية مرشحة للغياب.

(٢) الانتفاضة وموازين القوى على الساحة الفلسطينية: تُعتبر الانتفاضة تحولاً في نظرة الشعب الفلسطيني إلى طبيعة الصراع، حيث عملت على إعادة تشكيل جزء كبير من عقلية قطاع واسع من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وأعطت للصراع العربي - الصهيوني أبعاده السياسية والحضارية الحقيقية وكشفت كثيراً من جوانب التفكير الصهيوني، وكشفت من خلال الممارسات الصهيونية اليومية ومن خلال تعامل الكيان الصهيوني مع التحركات

السياسية التصور الصهيوني للتسوية السياسية من حيث الآليات والوسائل والأهداف والمضمون.

وتكتسب الانتفاضة قوة في تأثيرها نتيجة التواجد القوي والفاعل للقوى الإسلامية وخاصة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وهذا يرجع إلى: التصور الذي تتبناه حركة حماس حول طبيعة الصراع مع الكيان الصهيوني واعتباره صراعاً حضارياً عقائدياً لا ينتهي إلا بزوال الكيان الصهيوني والذي ينعكس بشكل واضح على مواقفها السياسية الرافضة لأي تسوية سياسية تعترف للكيان الصهيوني بأي حق في الوجود على الأرض الفلسطينية، فالكيان الصهيوني ـ في نظرها ـ يُمثل نقيضاً عقائدياً للكيان الفلسطيني والعربي الإسلامي والقبول بوجوده يتناقض مع ثوابت وأُصول العقيدة الإسلامية التي تُشكل المضمون الفكري لحركة حماس ويُشكل قاعدة لمواقفها السياسية واستراتيجيتها في إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني وأرضية لنظريتها في التحرير.

إن الوجود القوي لحركة حماس على الساحة الفلسطينية وتزايد نفوذها الشعبي والسياسي على الساحة الفلسطينية سيجعل من الانتفاضة عاملاً مؤثراً في تطوير الموقف الفلسطيني وسيضع قادة المنظمة أمام خيارين:

(أ) الانجراف مع تيار السياسة العربية والاستجابة للواقع العربي والدولي عبر تقديم تنازلات أكبر والتخلي عن ثوابت الموقف الفلسطيني الرسمي المتمثلة في قرارات الجزائر والتي تُمثل الحد الأدنى من الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، وهو موقف له أنصاره في صفوف المنظمة، لكن المنظمة تُدرك أن سلسلة الشروط الصهيونية لا تنتهي، وأن الحركة داخل تيار الموقف العربي لن تقف إلّا عند الإنسجام الكامل للشروط الصهيونية. وهذا ما يُمثل بالنسبة للمنظمة انتحاراً سياسياً، وتراجعاً كبيراً ـ إن لم يكن فناءاً ـ لنفوذها في الشارع الفلسطيني خاصة في ظل تصاعد نفوذ حركة حماس وخصوصاً أن

مسار الأحداث يعزز مصداقية حركة حماس بشكل خاص والقوى الرافضة للتسوية بشكل عام ويثبت صحة مواقفها السياسية، ويشكل عاملاً مؤثراً في توسيع قاعدة حملة التصور الذي تطرحه حماس للصراع العربي ـ الصهيوني. لكن قادة المنظمة يأملون في تحقيق بعض المكاسب السياسية وتحقيق بعض الشروط الفلسطينية تحت شعار [إنقاذ ما يُمكن إنقاذه] و[استغلال المرحلة والتعامل مع الواقع الجديد]. على اعتبار أن تحقيق بعض المكاسب والتوصل إلى (حل) يُنهي بعض معاناة الشعب الفلسطيني ـ خاصة في ظل تزايد الاجراءات التعسفية الصهيونية وتردي الأوضاع الاقتصادية في الداخل ـ قد يجد صدىً إيجابياً في صفوف الشعب الفلسطيني ويزيد من نفوذ منظمة التحرير ويوقف المد الإسلامي. وكلما كان الحل المطروح أكثر استجابة للمطالب الفلسطينية كلما كان التفاعل الشعبي معه أكبر مما يُقلل من حجم العقبات ويزيد من فرص نجاحه.

(ب) تصليب موقف منظمة التحرير وحملها على التمسك بالثوابت الفلسطينية في حدها الأدنى، والظهور بمظهر المتشدد والتردد قبل تقديم أي تنازل.

يقول الدكتور لبيب قمحاوي: [أعتقد أن موقف حركة حماس يجعل الوفد الفلسطيني أكثر قوة ويجعل المفاوض الفلسطيني يُفكر كثيراً قبل تقديم أي تنازل][1].

إن الرهان على الانتفاضة كحركة شعب وعلى القوى الإسلامية والوطنية الرافضة لمسيرة التسوية في تصليب الموقف الفلسطيني قد يكون رهاناً رابحاً ـ خاصة في ظل التعنت الصهيوني الذي لا يُقدم سوى الحلول التي تنسجم مع مصالحه وتدور في فلك سياسة الهيمنة والتوسع الصهيونية.

---

(١) مقابلة مع الدكتور لبيب قمحاوي، ١٩٩١/٤/٣٠م.

ومما يُعزز الثقة بهذا الرهان الثقة بوطنية الشعب الفلسطيني وتمسكه بحقوقه التاريخية والوطنية وهو صاحب الذاكرة التاريخية القوية والعميقة فيما يتعلق بالمواقف العربية والصهيونية والدولية.

(٣) **البناء الداخلي للمنظمة**: مما لا شك فيه أن الفصائل الرئيسية في المنظمة تختلف في قابلياتها للتعامل (بمرونة) كبيرة مع المستجدات السياسية، وتتفاوت في استعدادها للموافقة على تجاوز قرارات الجزائر، وبالرغم من وجود عدد من الشواهد قد يُستدل منها على مواقف الفصائل المختلفة إلّا أن التعنت الصهيوني وجمود الوضع السياسي جعل المنظمة غير مطالبة بتقديم استجابات للفعل السياسي على الساحة، لكنها ستكون مطالبة بالإجابة على تساؤلات كبيرة، وسيُفرض عليها داخلياً وخارجياً التعبير عن موقفها بشكل لا يحتمل التأويل إذا دخلت مسيرة التسوية مرحلة الفعل الحقيقي.

لقد كان أول امتحان لمواقف الفصائل مسألة لقاء الوفد الفلسطيني في الداخل مع وزير الخارجية الأمريكي فكان اللقاء الأول الذي شاركت فيه معظم الفصائل (شعبية، ديموقراطية، الحزب الشيوعي، فتح) ثم كانت اللقاءات التالية بمشاركة ممثلي (فتح) فقط.

لكن عدم مشاركة الفصائل الأخرى لم تكن عائقاً أمام حدوث اللقاء مما يُثير تساؤلاً عن جدية معارضة الفصائل الأخرى هل هي لذات المعارضة ولاعتبارات داخلية لكل فصيل أم تتعدى ذلك إلى موقف سياسي مؤثر في مسيرة القرار الفلسطيني؟!

وثمة عامل آخر لا بد من التعامل معه بجدية وهو ظهور ما يُسمى (رأي الداخل)، فلم يعد الحديث عن موقف الفصائل يقتصر على مواقف قادتها في الخارج فقد أصبح هنالك رأي متميز ـ في بعض القضايا ـ لتنظيمات الداخل فهل سيكون هذا الأمر عامل ردع لأي موقف تنازلي من قيادة المنظمة؟

ولعل البيان المشترك الذي صدر في الداخل عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) ضد الموقف السوري بالموافقة على الاشتراك مؤتمر مدريد الذي استجاب للشروط الأمريكية واعتبر هذا الموقف (طعنة في الظهر للقضية الفلسطينية) مؤشراً على بداية تبلور رأي الداخل بمعزل عن الخارج خاصة أن مقر الجبهة الشعبية في دمشق ولم يصدر عنها أي شجب لموقف دمشق بل أن بيان المنظمة قد رحّب بالموقف السوري الجديد.

لعل أهم قرار صدر عن مؤسسات المنظمة هو بيان المجلس المركزي الفلسطيني الذي عُقد في الفترة من ٢١-٢٣/٤/١٩٩١م [والذي أكّد على تمسكه بمبادرة السلام الفلسطينية المعلنة سنة ١٩٨٨م وبقرارات القمم العربية والشرعية الدولية في التعامل مع مختلف المشاريع والمبادرات الدولية. وانطلاقاً من ذلك يجدد المجلس الالتزام بالمساهمة الإيجابية والفاعلة في جميع الجهود السياسية المبذولة والعمل على حشد أوسع القوى عربياً وعالمياً في سبيل تصحيح مسار العملية السياسية لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي بما ينسجم مع تلك القرارات.

وفي هذا الصدد يؤكد المجلس على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الخمس دائمة العضوية وبإشراف الأمم المتحدة ورفض أي مؤتمر إقليمي أو غيره لا يستند إلى هذه الشرعية الدولية][1].

[وقد اتسمت جلسات المجلس المركزي بظهور موقفان متعارضان الأول تحدث عنه خالد الحسن ونبيل شعث من قادة التيار البراغماتي في فتح وينص على ضرورة تبني المنظمة موقفاً مرناً من أجل إنجاح المبادرة السياسية

(١) مجلة فلسطين الثورة، العدد (٨٤١)، ٢٨/٤/١٩٩١م، بيان المجلس المركزي

الأمريكية، وقد اقترح خالد الحسن أن تُشكِّل المنظمة حكومة فلسطينية مؤقتة تشمل أعضاء من المناطق ومن الشتات وأن يتم انتخاب ممثلي الفلسطينيين في الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك الذي سيشارك في المفاوضات السياسية.

وقد برر الحسن موقفه بقوله: إن مبدأ المساواة بين أعضاء الوفد الفلسطيني والأردنيين سيمكِّن الفلسطينيين من اتخاذ مواقف مستقلة وغير مرتبطة بالموقف الأردني، وقد ألمح الحسن بأن أعضاء الوفد الفلسطيني سيتبعون لوصاية المنظمة وتعليماتها، وقد حذّر الحسن بأنه إذا لم يتبنَ المجلس المركزي اقتراحه فسيقوم سكان المناطق بالمشاركة في المسيرة السياسية التي بادر بها بيكر بالتعاون مع الأردن متجاهلين منظمة التحرير. ومقابل ذلك الموقف قام قادة المنظمات الفلسطينية (المتطرفين) مثل جورج حبش ونايف حواتمه اللذين طلبا أن تقوم المنظمة برفض مبادرة بيكر وعدم التجاوب معها وحظر استمرار الاتصالات بين سكان المناطق وبين جيمس بيكر، وعندما يطلب حبش وحواتمه ذلك فإنهما لا يعنيان الحظر الكلامي وإنما إعطاء التعليمات بتصفية كل من يخالف ذلك الحظر.

ومقابل هذين التوجهين القطبيين فضّل غالبية أعضاء المجلس المركزي تبني موقف متوسطاً، فمن جهة لم يرفضوا مبادرة بيكر بأكملها مثلما طلب حبش وحواتمه، ومن جهة ثانية لم يتبنوا موقف الحسن وشعث القاضي بتشكيل وفد أردني ـ فلسطيني يكون أعضاؤه الفلسطينيون ليسوا الناطقين بلسان المنظمة.

وهنالك سببان لعدم رفض مبادرة بيكر: الأول تفهم أعضاء المجلس المركزي للأجواء السائدة لدى سكان المناطق والتي تحظر رفض مبادرة بيكر ما دام هناك احتمال في فرض حكم ذاتي فلسطيني عمل مرحلي وانسحاب إسرائيل من المناطق عمل ثابت.

أما السبب الثاني فهو التفهم لموقف سورية ومصر اللتين تؤيدان تمكين

الولايات المتحدة من الاستمرار في جهودها السياسية التي قد تلبي المطالب العربية، وينبع تفاؤل مصر وسورية من حقيقة مشاركتهما في الحرب ضد صدام حسين إلى جانب الولايات المتحدة واعتقادهما أن واشنطن ستعوضهما سياسياً على ذلك الموقف.

وعلى خلفية موقف غالبية أعضاء المجلس المركزي اتخذ المجلس في نهاية نقاشاته قراراً غامضاً يقول بأنه «يجب تقديم العون الإيجابي والعملي لكل الجهود السياسية الحالية والعمل على تجنيد القوى عربياً ودولياً من أجل تعديل التطورات السياسية وتطبيق قرارات القمة العربي» ومن ذلك القرار يتبين أن المجلس المركزي لم يجرؤ على منع سكان المناطق من الاستمرار في اتصالاتهم مع الأمريكان.

وكذلك يبدو من القرار أن منظمة التحرير تعتمد على الدول العربية المشاركة في المبادرة بأن تقود المسيرة من أجل تحقيق الأهداف الفلسطينية وإشراك المنظمة في المفاوضات السياسية التي ستناقش الأمور الجوهرية المختلف عليها وفي قرار آخر للمجلس تطالب الدول العربية بالتنسيق فيما بينها ومع المنظمة من أجل بلورة موقف عربي من المبادرة الأمريكية وذلك لكي تضمن تحقيق الأهداف العربية والفلسطينية المعروفة.

وقد قرّر المجلس المركزي عملياً تمكين استمرار المسيرة السياسية بصيغتها الحالية حيث تجلس منظمة التحرير على الجدار وتنتظر تطورات المسيرة، وإذا ما نجحت الدول العربية في ضم المنظمة إلى المسيرة فستؤيد المنظمة المبادرة دون تحفظ وإذا لم تتطور المبادرة باتجاه تطبيق الأهداف العربية والفلسطينية فستقوم المنظمة بمقاطعة المبادرة وستحظر على سكان المناطق المشاركة فيها وفق المطالبة الأصلية التي تقدم بها حبش وحواتمة](١).

---

(٩) دان افيدان: صحيفة دافار الصهيونية، ٦/٥/١٩٩١م.

إن أي قرار للمنظمة فيما يخص العملية السياسية سيكون صادراً بأغلبية وبالتالي فإن حجم المعارضة من داخل المنظمة سيكون قليلاً خاصة أن الجميع يتحدثون عن الواقع العربي والفلسطيني وما يتطلبه ذلك من (مرونة) و(واقعية).

إن حجم تأثير الفصائل المعارضة داخل المنظمة على الموقف السياسي الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على شكل التسوية المطروحة وحجم الحقوق التي تُعطى للشعب الفلسطيني.

(٤) **فصائل جبهة الإنقاذ**: إن قدرة فصائل جبهة الإنقاذ على تصليب الموقف الفلسطيني ضعيفة بسبب ارتباطها بالموقف السوري ولكونها ذات امتداد محدود على الساحة الفلسطينية، وقد تضاءلت احتمالات قدرتها على تصليب الموقف الفلسطيني بشكل كبير بعد الرد السوري (الإيجابي) على المقترحات الأمريكية.

وهذا ما عبّر عنه المهندس إبراهيم غوشة ممثّل حركة حماس بقوله:

[أما الفصائل المحسوبة على الحكومة السورية فهي مرتبطة بالموقف السوري فإذا استطاع السوريون تحقيق الحد الأدنى من مطالبهم الخاصة فإن هذه الفصائل ستنسجم مع الموقف السوري وإذا لم يتم ارضاء سوريا فسترتفع أصوات هذه الفصائل ولكن تأثيرها على الشارع الفلسطيني محدوداً][1].

ويقول الأستاذ صالح القلاب: [مجموعة دمشق لن تؤثر ولن تقف في وجه التسوية لأن سوريا تعاطت مع الحل الأمريكي المطروح أكثر من المنظمة فمن المستبعد أن تقوم المنظمات الموجودة في دمشق بأي منافسة حقيقية للمنظمة][2].

---

(١) مقابلة مع المهندس إبراهيم غوشة، ١٩٩١/٤/٣م.

(٢) مقابلة مع الأستاذ صالح القلّاب، ١٩٩١/٤/٢٥م.

• ما هو الحد الأقصى من التنازلات الذي يُمكن أن تقدمه المنظمة؟

إن من أهم ثوابت الموقف الصهيوني والأمريكي رفض الثوابت الفلسطينية ما كان منها يتعلق بشكل التسوية وآلياتها أو بمضمونها وجوهرها وقد أعلن الطرفان الثوابت التالية:

(١) **لا** لمنظمة التحرير.
(٢) لا للدولة الفلسطينية.
(٣) لا للمؤتمر الدولي.
(٤) لا لإعادة القدس.
(٥) لا لحق العودة.

ومنظمة التحرير تمر الآن بمرحلة من أصعب مراحل مسيرتها فهي تعيش بين مطرقة الاستبعاد والتجاهل وسندان التنازل والتفريط بالحد الأدنى من مطالبها.

إن الرفض الأمريكي ـ الصهيوني للمنظمة رفض لذات المنظمة لأنها تمثل وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ولأنها تُعبر عن الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني وهذا ما يتناقض مع النظرة الصهيونية للقضية الفلسطينية فهو يعتبرها مشكلة سكان مناطق وليست مشكلة شعب أُحتلت أرضه وشُرِّد منها.

إن الموقف الصهيوني ـ الأمريكي **الذي** لا يُعطي دوراً للمنظمة في أي تسوية سياسية مقبلة وما نتج عنه من محاولات لإيجاد حل لمشكلة التمثيل الفلسطيني جعل المنظمة تحاول أن تجد لها مكاناً على طاولة المفاوضات عن طريق إعلان مواقف سياسية، وإرسال إشارات سياسية إلى الأطراف الفاعلة باستعداد المنظمة للتعامل مع الواقع الجديد **الذي** ظهر بعد أزمة الخليج (بإيجابية وواقعية).

ولعل خطورة هذا الأمر أن الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وبعض الأطراف العربية يحاولون ابتزاز المنظمة سياسياً ودفعها للإعلان عن مواقف سياسية أكثر انسجاماً مع التشدد الصهيوني مقابل قضايا اجرائية ضمن مخطط تخفيض سقف المطالب العربية والفلسطينية حتى إذا بدأت المفاوضات لم يبق لدى الأطراف العربية أوراق يمكن أن تتفاوض حولها.

إن التصور الصهيوني ـ الأمريكي المطروح يتحدث عن وفد أُردني ـ فلسطيني مشترك على أن لا يكون لأطراف الجانب الفلسطيني علاقة بمنظمة التحرير، ويطرح الحكم الذاتي شكلاً للتسوية مع استبعاده التفاوض حول القدس، وهذا التصور يحمل في ثناياه تصفية للقضية الفلسطينية، ويُمثل انتحاراً سياسياً لمنظمة التحرير إذا استجابت لهذه الأفكار وتعاملت معها (بإيجابية) فالقبول بمبدأ الحكم الذاتي ستدفع المنظمة نوعين من الثمن مقابله:

(١) ثمن من سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه نتيجة تنازلها عن مبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة وقبولها بفدرالية مع الأردن.

(٢) ثمن جغرافي بالتنازل عن جزء كبير من أراضي الضفة والقطاع، فإذا كانت أراضي الضفة والقطاع تُشكل ٢٢٪ من أرض فلسطين فإن القبول بالحكم الذاتي كما تطرحه الحكومة الصهيونية يعني التنازل عن القدس التي تُشكل مساحتها حسب التصور الصهيوني حوالي ٢٠٪ من أرض الضفة إضافة إلى الأراضي المصادرة والتي تُشكل ٥٢٪ من أراضي الضفة والقطاع وأقام عليها وما يزال مستوطنات لتوطين المهاجرين الجدد فما الذي يبقى فعلياً للحكم الذاتي؟

سيبقى من أراضي الضفة والقطاع حوالي ٢٨٪ وهو ما يُشكل حوالي ٦,١٦٪ من أرض فلسطين!

إن المنظمة يجب أن تُدرك أن هنالك خطوطاً حمراء ينبغي عدم تجاوزها

لأن تجـاوزهـا يعني بداية النهـاية للوجود السياسي والشعبي لمنظمة التحرير وسيمثل تصفية للقضية الفلسطينية.

أما ما يُمكن أن تقدمه المنظمة من تنازلات فيمكن تلخيصه على النحو التالي:

(١) **المؤتمر الدولي**: بعد التحركات الأخيرة لم تعد فكرة المؤتمر الدولي مطروحة فقد تم استبدالها بفكرة المؤتمر الإقليمي ثم أطلق عله اسم (مؤتمر سلام) وأصبحت فكرة المؤتمر الإقليمي أو مؤتمر السلام مقبولة عربياً وفلسطينياً وهذا يتضمن دور الأمم المتحدة الذي وافق الجميع (عربياً وفلسطينياً) على أن يكون بصفة مراقب دون سلطة لا إشرافية ولا حتى أدبية.

(٢) **شكل التسوية**: إن المطروح صهيونياً وأمريكياً أن يكون الحكم الذاتي القـائم على أسـاس مبادرة الحكومة الصهيونية لعام **١٩٨٩** هو شكل التسوية بصورته النهائية لكن هل يُمكن أن تقبل المنظمة بهذا؟

يقول الأستاذ توفيق أبو بكر: [يمكن للمنظمة أن تقبل بالحكم الذاتي لكن ضمن الشروط التالية:

(أ) تعهد إسرائيلي بالانسحاب ويُمكن للمنظمة أو الداخل المناورة حول حدود الانسحاب بحيث يكون انسحاباً كاملاً أم غير ذلك.

(ب) أن يفتح الحل إمكانية قيام دولة فلسطينية بالمدى المتوسط][1].

ويقول الدكتور أسعد عبدالرحمن: [قد يتم تخطي موقف قرارات الجزائر على طاولـة المفـاوضات، وهنالك إمكانية لذلك والاحتمالات واردة، فقبول الصيغة التوفيقية للتسوية قد يكون ممكناً من المنظمة كاستغلال للمرحلة وتعامل

---

(١) مقابلة مع الأستاذ توفيق أبو بكر، ١٣/٤/١٩٩١م.

مع الواقع الجديد][1].

(٣) **التمثيل الفلسطيني**: على ضوء الرفض الصهيوني ـ الأمريكي لمنظمة التحرير هل يمكن للمنظمة القبول باقتراح انزوائها واستبعادها وترك المجال لشخصيات من الداخل والخارج لا ترتبط معها للدخول مع الأردن بوفد فلسطيني ـ أردني مشترك؟

يقول المهندس أحمد قطيش ـ رحمه الله ـ: [إن القبول بهذا غير ممكن لأنه سيكون من العناصر التي ستهيء لاستبعاد المنظمة خاصة في ظل أوضاع تسعى فيها بعض القوى والأنظمة لاستبعاد المنظمة][2].

ويقول الأستاذ نواف الزرو:

[أما موقف المنظمة فيمكن القول أنه في ظل الموقف الصهيوني المتشدد إضافة إلى معادلة القوى في المنطقة فإن المنظمة قد توافق على تشكيل وفد أردني ـ فلسطيني لإيجاد كيان مرتبط كونفدرالياً مع الأردن][3].

لقد أعلنت المنظمة عن استعدادها للموافقة على فكرة الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك على أن يكون للمنظمة الحق في اختيار أعضاء الوفد الفلطيني ولا تُمانع أن يكون بعضهم وربما كلهم من خارج المنظمة، لكن موافقة المنظمة على أن تُستبعد حتى في اختيار أعضاء الوفد فهذا أمر مستبعد لأن هذا يعني موافقة وتكريس للشرط الصهيوني برفض الاعتراف بالمنظمة والتعامل معها وأعتقد أن هذا موقف سيشكل نقطة انعطاف في مسيرة المنظمة، وسيصبح وجود المنظمة بلا معنى، فإذا غيابها قد يكون مقبولاً في أي موقف فإن غيابها عن تسوية تحدد مستقبل الضفة والقطاع وترسم معالم الخريطة

---

(١) مقابلة مع د. أسعد عبد الرحمن يوم الأحد، ١٩٩١/٤/٧م.

(٢) مقابلة مع المرحوم المهندس أحمد قطيش يوم الثلاثاء، ١٩٩١/٤/١٠م.

(٣) مقابلة مع الاستاذ نواف الزرو، ١٩١/٤/٣٠م

الفلسطينية سيصيب فيها مقتلاً سياسياً وشعبياً، خاصة أنها خاضت عبر العقدين الماضيين معارك سياسية متعددة مع أطراف عربية ودولية لتحصل على اعتراف بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

(٤) **القدس**: إن أقصى ما يُمكن أن تقدمه المنظمة من تنازل فيما يتعلق بقضية القدس هو الموافقة على الوضع الدولي للقدس والقبول ببعض القدس منطقة دولية كما ورد في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي أعلنت المنظمة الموافقة عليه في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

وبعد:

على ضوء الشروط الصهيونية للتسوية فإن المسافة بينها وبين الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية كبيرة، والمطلوب اختصار أو اختزال هذه المسافة من الجانب الفلسطيني، ويعلم قادة المنظمة أن كل موقف يهدف إلى اختزال المسافة يحمل في طياته خطر تصفية القضية الفلسطينية وخطر إنهاك المنظمة سياسياً كخطوة نحو فقدان المنظمة لمبررات وجودها فلسطينياً وعربياً، فالقضية ليست قضية (مرونة سياسية) و(واقعية)، بل إن الابتزاز السياسي للمنظمة لا يعني سوى الموت البطيء لهذا الكيان السياسي الفلسطيني الذي ترك آثاراً عميقة على مسيرة الصراع العربي ـ الصهيوني عبر دماء شهداءه وجهود أبناء الشعب الفلسطيني.

لقد أظهرت جولات ومراحل المفاوضات قابلية كبيرة لدى منظمة التحرير للقبول بالشروط الصهيونية على صعيد إطار ومضمون التسوية وقد أصبحت فكرة الحكم الذاتي مقبولة فلسطينياً، والشكل المطروح لها أكثر ظلماً للشعب الفلسطيني من اتفاقيات كامب ديفيد التي تسلب الفلسطينيين حقهم في امتلاك كيان وطني سياسي، وهو من وجهة نظرنا جريمة بحق الشعب الفلسطيني وقضيته المقدسة فهو لا يُعطي للفلسطينيين أرضاً ولا يضمن انسحاباً.

وحتى لو وافقنا افتراضاً على تصور منظمة التحرير فإن الحكم الذاتي لن يقوم إلّا على مساحة لا تتجاوز ٨٪ من أرض فلسطين ويُعطي لليهود الصهاينة الشرعية في احتلال المساحة الباقية.

إن موقف المنظمة تحكمه عوامل داخلية وخارجية مختلفة لكل منها حجمه وتأثيره لكن ما يبدو أن محصلة تأثير هذه العوامل باتجاه الاستمرار في الدوران في عجلة التسوية.

د ـ موقف الولايات المتحدة

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً مهماً وعاملاً مؤثراً في مسيرة التسوية السياسية، وقد ازدادت أهمية الدور الأمريكي بعد التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية والتي دفعت بالولايات المتحدة إلى رأس الهرم السياسي الدولي.

فما هي حقيقة الموقف الأمريكي؟

يقول الدكتور لبيب قمحاوي: [تحت شعار حل القضية الفلسطينية تسعى الولايات المتحدة في الحقيقة إلى حل القضية الإسرائيلية، فأمريكا التي يبدو أنها قد فاجأت الكثيرين بسرعة الإعلان عن توفر النوايا لديها للبحث عن حل للقضية الفلسطينية قد خلقت انطباعات واجتهادات متباينة، البعض اعتبر ذلك انتصاراً للرؤيا العراقية ومفهوم الربط بين قضايا المنطقة، والبعض الآخر اعتبره مؤشراً على النوايا الأمريكية الهادفة إلى حل بؤر التوتر في الشرق الأوسط وهي المنطقة الأكثر سخونة ومن ثم في باقي ارجاء العالم بهدف تكريس النظام الدولي الجديد كنظام سلمي ومستسلم للإرادة الأمريكية وهناك مَنْ اعتبر مثل ذلك التحرك محاولة من أمريكا لخلق أجواء إيجابية قد تساعد على رد الاعتبار لبعض حلفائها من العرب أمام شعوبهم. إن كل هذه الاحتمالات قد تكون وقد لا تكون، وقد تصح وقد لا تصح، ولكن الحقيقة هي غير كل هذا وذاك وهي بالتأكيد أكثر تعقيداً من كل ذلك وأكثر خطورة.

إن السرعة والتسارع الأمريكي في التصدي لموضوع القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يعكس اهتماماً أمريكياً حقيقياً بوضع الفلسطينيين وحقوقهم وتطبيق الشرعية الدولية بقدر ما يهدف في الأساس إلى استغلال واقع الصدمة والذهول والانقسام واليأس والإحباط الذي يسود الساحة العربية بهدف تمرير ما يمكن تمريره من أفكار جديدة واقتناص ما يمكن اقتناصه

من تنـازلات جديدة، وخلق حقـائق سوف يكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل نقضهـا وذلك قبل أن يعود للساحة الجماهيرية العربية والإسلامية وعيهـا أو جزء من وعيهـا. إن ما يؤكد هذا التوجيه مجمل الآراء والمقترحات والأفكـار الجـديدة الخـطيرة التي طرحتها أمريكا مؤخراً في الساحة السياسية العربية والشرق أوسطية بهدف السعي إلى محورة التفكير الفلسطينى والعربي حول تلك الأفكار إن لم يكن خلفها ومن ورائها.

إن فهم واستيعـاب الأبعاد الحقيقية لمجمل الأفكار والآراء والمقترحات الأمريكية لا يُمكن أن يتم بمعزل عن فهم الأساس والقاعدة التي تحكم التفكير الأمريكي في تعامله مع القضية الفلسطينية في فترة ما بعد حرب الخليج، وهذا الأسـاس يتمثـل في الـرغبة والنية الأمريكية الصادقة والمخلصة لحل القضية الإسرائيلية وليس كما يبدو حل القضية الفلسطينية. وقد يكون في ذلك تفسير جزئي لمحـاولـة أمـريكـا البحث عن بديل لمنـظمة التحرير الفلسطينية كون المنظمة تُشكل الرؤيا والإطار الفلسطيني الذي يُعطي الأولوية المطلقة فلسطينياً وعربياً ودولياً لحل القضية الفلسطينية أولاً وبالتالي يصبح حل القضية الإسرائيلية هو إحدى نتائج حل القضية الفلسطينية وليس كما تريد أمريكا، حل القضية الإسرائيلية أولاً وأخيراً عن طريق الغاء القضية الفلسطينية.

إن حل القضية الإسـرائيلية يعني في المنـظور الأمريكي: تكريس دولة (إسرائيل) والاعتراف بشرعيتها وحقها في الوجود على أرض فلسطين وذلك من قبـل جميع الـدول العـربية حكومات وشعوباً بما في ذلك الفلسطينيون وقيام علاقات خاصة وأكثر من طبيعية بين (إسرائيل) وجميع الدول العربية، وربط (إسـرائيل) والـدول العـربية المعنية برزمة من المعاهدات والاتفاقات الأمنية والاقتصـادية والسياسية يكـون أساسها الحلف الذي حارب العراق، وقاسمها المشترك أمريكا. هذا هو التصور الأمريكي لحل القضية الإسرائيلية والذي قد يأتي تطبيقه على مراحل متفاوتة في سرعتها وتسارعها استناداً إلى ردود الأفعال

الحقيقية والمؤثرة لجماهير الأمة العربية والتي أصبحت في فترة ما بعد حرب الخليج الضمانة الوحيدة والحقيقية لمنع الإنهيار والاستسلام الكامل للأنظمة العربية المعنية.

إن تطبيق هذا التصور الأمريكي لحل القضية الإسرائيلية يفترض ويتطلب أن يتم ذلك بأقل كلفة ممكنة على (إسرائيل) وهذا يعني أنه على جهات أخرى عربية أن تدفع الثمن الرئيسي سواءاً أكان ذلك الثمن معنوياً أم وطنياً أم حقوقياً أم مادياً، وهنا تأتي أهمية المدخل الذي اختارته أمريكا للتعامل مع هذا الهدف والمدخل هو العنوان الفلسطيني أو بحديث آخر، حل القضية الفلسطينية وأهمية هذا المدخل الفلسطيني بالنسبة لأمريكا تكمن في علاقته العضوية وتأثيره الحتمي على حل القضية الإسرائيلية وهو هدف ومحور المقترحات الأمريكية الجديدة.

إن تقليص أهمية القضية الفلسطينية كوسيلة لحل القضية الإسرائيلية يتطلب من المنظور الأمريكي: فك الارتباط بين الصراع العربي ـ الإسرائيلي والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي بشكل كامل وعلني فطالما بقي الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي جزءاً عضوياً وأساسياً من الصراع العربي ـ الإسرائيلي جزءاً عضوياً وأساسياً من الصراع العربي ـ الإسرائيلي فإن دور القضية الفلسطينية يبقى رئيسياً وأساسياً وحاسماً لأن الأنظمة العربية المعنية لن تستطيع أن تبرر لشعوبها تجاوز الخط الأحمر قبل أن يأخذ الفلسطينيون حقوقهم الوطنية المشروعة كاملة، أما إذا تم فك الارتباط رسمياً وعلناً كما تطالب أمريكا(*) فإننا سوف نشهد معادلة جديدة قد تؤدي إلى بلقنة المنطقة وتمزيقها وإزالة هويتها العربية وطمس حضارتها ودينها مما قد يجعل شرعية وجود (إسرائيل) في المنطقة

(*) لقد تبنت الدول العربية التصور الأمريكي بفصل الصراع العربي ـ الإسرائيلي عن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وأصبح هذا التصور يُشكل أحد عناصر التحرك السياسي.

أقوى حجة من شرعية وجود العرب أنفسهم فيها.

لقد طرحت أمريكا على لسان رئيسها جورج بوش شعاراً كبيراً وهاماً جداً بالنسبة للفلسطينيين والعرب وللشرعية الدولية وهو الأرض مقابل السلام، وفي المقابل تم إعطاء هذا الشعار مضامين عملية أخرى من خلال جملة من الأفكار الجديدة والتي يقوم وزير خارجية أمريكا بتسويقها حالياً في المنطقة تحت شعار (الأفكار الجديدة) وهذه الأفكار تصب في مجملها باتجاه حل القضية الإسرائيلية وأهم معالم الأفكار الأمريكية الجديدة تتلخص بما يلي:

(١) تجزئة الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى قسمين الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

(٢) تجزئة الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى مكوناته الأساسية بحيث يُصبح عبارة عن تسويات ثنائية بين (إسرائيل) وكل دولة عربية على حده.

(٣) عدم الربط بين حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي والتسويات الثنائية العربية ـ الإسرائيلية بمعنى أن كل دولة عربية تستطيع البدء بالمفاوضات وربما توقيع معاهدة صلح مع (إسرائيل) قبل حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وانسحاب (إسرائيل) من المناطق المحتلة والإعلان عن الدولة الفلسطينية وهذا يعني أن قلب ومحور الصراع بين العرب و(إسرائيل) وهو القضية الفلسطينية قد يتم فصله عن جسم الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

(٤) وحتى تأخذ هذه الخطة الأمريكية مجراها الطبيعي فإن ذلك يتطلب في البداية فقط ولغايات تمرير هذا المخطط الدعوة إلى فتح حوار موازٍ بين الفلسطينيين و(إسرائيل) من جهة، وبين مجموعة الدول العربية الصديقة و(إسرائيل) من جهة أخرى مع ضرورة التأكد والتأكيد على وجود ما يكفي من المعوقات الإجرائية في الحوار الفلسطيني ـ الإسرائيلي بما يضمن تخلفه الزمني الأكيد وبمراحل واضحة عن الحوار العربي ـ الإسرائيلي الثنائي الذي يجب أن

يسير بسرعة كبيرة وينتهي باتفاقات ثنائية بين كل دولة عربية معنية و(إسرائيل) بينما لا يزال الحوار الإجرائي الفلسطيني ـ الإسرائيلي في بداياته وهكذا يخرج العرب من حلبة الصراع مع (إسرائيل) ويبقى الفلسطينيون في العراء.

(٥) ولتأكيد حتمية تباطؤ الحوار الفلسطيني ـ الإسرائيلي فقد ابتدأت الولايات المتحدة نفسها بافتعال أزمة اجرائية وهي رفض الحوار مع منظمة التحرير وهكذا وإلى أن توافق الولايات المتحدة على الحوار مع منظمة التحرير فإن فترة زمنية ما سوف تمضي وتنازلات ما سوف تُطلب وعندما يتم ذلك تجيء عقبة إقناع (إسرائيل) بالموافقة على الحوار مع منظمة التحرير وعندها فترة زمنية أخرى سوف تمضي ومزيد من التنازلات سوف تُطلب.

وهكذا وإلى أن يبدأ الحوار الحقيقي بين منظمة التحرير و(إسرائيل) يكون الحوار الثنائي العربي ـ الإسرائيلي قد قطع أشواطاً لا يعلم مداها إلّا الله ويكون ما بقي من تنازلات في جعبة الفلسطينيين لا يستحق بيتاً صغيراً في أغوار فلسطين][1].

ويقول الدكتور هشام شرابي: [عندما نحلل الموقف الأميركي في إطاره الزمني نجد أنه موقف ثابت لم يتغير منذ الستينات ويتطابق في خطوطه العامة مع الموقف الإسرائيلي إبّان حكم حزب العمل وبعد استلام الليكود فالولايات المتحدة

(١) ترفض رسمياً من حيث المبدأ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

(٢) وترفض قيام دولة فلسطينية مستقلة على أرض فلسطين.

---

(١) مقال بعنوان (حل القضية الإسرائيلية أم حل القضية الفلسطينية) صحيفة الرأي الأردنية، العدد (٧٥٣٤)، (١٤/٣/١٩٩١م).

(٣) وترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني.

وقد وصف (نعوم شومسكي) الكاتب اليهودي الأمريكي المعروف هذا الموقف بأنه (مركب) أميركي إسرائيلي مشترك يستهدف [منع قيام دولة فلسطينية بين الأردن و(إسرائيل)] ومنع الفلسطينيين من (اختيار ممثليهم) ورفض (أي تغيير في وضع يهودا والسامرة وغزة لا ينسجم مع برنامج الحكومة (الإسرائيلية).

وخلال العشرين سنة الأخيرة وقفت الولايات المتحدة إلى جانب (إسرائيل) في كافة الظروف وضد المجموعة الدولية، بمن فيهم حلفاؤها الأوروبيون واستعملت حق (الفيتو) لمنع أي مبادرة جدية تقوم بها الأمم المتحدة فكانت هي العقبة الرئيسة في وجه التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية وإلى سلام شامل في الشرق الأوسط][1].

ويقول السفير الأيطالي في الأردن السيد فرانكو دي كورتن: [إن الولايات المتحدة قد لا يهمها استقرار المنطقة ولكن الذي يهمها هو استقرار مصالحها، وهذا أمر طبيعي لها كقوة عظمى وحيدة الآن في الساحة][2].

إن إدراك هذه الحقيقة تجعلنا أكثر إدراكاً لحقيقة دوافع الموقف الأمريكي الذي ينطلق في تحركه للحفاظ على مصالحه وعلى رأسها الكيان الصهيوني الذي يُمثل بالنسبة للولايات المتحدة مصلحة استراتيجية.

ويقول الأستاذ توفيق وصفي: [إن روح المكافأة على الدور الإسرائيلي خلال حرب الخليج تسيطر دون شك على العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية في

---

(١) مقال بعنوان (المستر بيكر ومؤتمر السلام)، صحيفة الدستور الأردنية، (١٨/٦٥/١٩٩١م).

(٢) مقابلة مع السفير الإيطالي في عمّان يوم (٩/٥/١٩٩١م).

اللحظة الراهنة، لكن ذلك لا ينفي وجود نقاط تقاطع وتعارض في مواقف كل من الطرفين ازاء حل النزاعات في الشرق الأوسط ولعل هذه العلاقة وفي ضوء التحرك الأمريكي الأخير تتسم بالملامح التالية:

(١) الولايات المتحدة تريد إثبات إمساكها بخيوط المنطقة وأنها تحقق تقدماً باتجاه وضع حلول لمشاكلها وتوافق (إسرائيل) على ذلك مبدأياً شرط أن لا يتجاوز الأمر الحدود الدعائية فلا يصل حدودها وثوابتها كالاحتلال وتطوير الوضع السياسي لسكان الأراضي المحتلة أو تغيير وضع الأراضي العربية المحتلة كهضبة الجولان، بل ألا يصل الأمر حد عقد مؤتمر دولي تكون القرارات الدولية كالقرار ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً له وقد لخص هذا التصور إسحاق شامير أثناء زيارته للعاصمة البريطانية حين فضّل أن يُطلق على المؤتمر الإقليمي اسم (اجتماع) مؤكداً أن هذا الاجتماع لن يكون له علاقة بالأمم المتحدة ولن يوافق على أي قرار ولن يكون أي تصويت مشيداً بتصميم الولايات المتحدة على حل النزاع سلمياً.

(٢) واشنطن تريد مساعدة (إسرائيل) على الظهور بمظهر المعتدل، في أعقاب ظهور الاستعداد لدى بعض الدول العربية لتقبلها كحقيقة واقعة في المنطقة والتعامل معها في إطار تحالف أمريكي جديد في المنطقة.

ورغم تحبيذ (إسرائيل) هذا الأمر إلاّ أنها تفضّل أن يتم الأمر بهدوء أكثر ووفق معادلاتها هي، وبالطريقة الثنائية مع كل طرف من الأطراف كي لا تضطر لتقديم تنازلات بالجملة، قد تؤدي إلى إرباك جملة من البرامج ذات الطابع الانتخابي كالهجرة والاستيطان والأوضاع الاقتصادية، ويُشكل هذا الموضوع نقطة جدال رئيسية داخل (إسرائيل).

(٣) تسعى الولايات المتحدة لتحقيق توازن أعلى من السابق بين حلفائها الجدد و(إسرائيل)، من خلال عقد مؤتمر إقليمي يجمعهم ويخلق علاقة مريحة

لها في الأساس، كحل وسط على طريق تطبيع العلاقات فيما بينهم ويلق هذا التوجه تهليلاً إسرائيلياً ظاهراً، لكن (إسرائيل) تظلله بالمخاوف مشترطة حداً أعلى من الضمانات، لعل أولها التهرب من القرارات الدولية التي روحها مبدأ الأرض مقابل السلام، وقد أظهرت (إسرائيل) قلقها من تحول هذه القرارات إلى قيود ستشكل خطراً على أمنها رغم موافقتها المسبقة على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، فاحتفظت لنفسها بحق التفسير الخاص كالقول أن هذين القرارين لا يدعوان للانسحاب من كل الأراضي المحتلة، كذلك ترى (إسرائيل) أن يكون المؤتمر المقترح لقاءاً لمرة واحدة تعقبه لقاءات ثنائية مع كل طرف على حده دون مشاركة أطراف أخرى.

(٤) تتبع الولايات المتحدة سياسة (فرك الأذن) مع (إسرائيل) والتي تتضح من خلال التصريحات العتابية كلومها لاستمرار الاستيطان وتكثيفة، بينما في المقابل تضغط على الأطراف الأخرى كالفلسطينيين بتأجيل نقاش كل شيء إلى المفاوضات بعد أن تكون الأُسس الناظمة لها قد وضعت وأُقرت][1].

وحول دوافع التحرك الأمريكي يقول الأُستاذ توفيق أبو بكر في مقال بعنوان [التحرك الأميركي واحتمالات التسوية السياسية]: [إن كافة المحاولات التي قامت بها الإدارة الأمريكية في السابق لتسوية القضية الفلسطينية كانت تتوقف على نوعية الإجابة على أسئلة محددة مثل: هل واشنطن جادة فعلاً في مسعاها السياسي والدبلوماسي؟ وهل ترغب في الضغط على (إسرائيل) لتقدم الحد الأدنى من التنازلات المطلوبة لتسليك قنوات التسوية؟

وهل هي قادرة على ذلك حتى لو رغبت أمام الحسابات الداخلية والانتخابية في أميركا وأمام ما يقال عن نفوذ اللوبي اليهودي وبشكل مبالغ فيه في كثير من الحالات؟

---

(١) مجلة فلسطين الثورة، العدد (٨٤١)، (٢٨/٤/١٩٩١م).

وهل هناك ضغط عربي وضغط دولي لإنضاج شروط التسوية؟

وهذه الأسئلة نفسها مطروحة اليوم أيضاً ولكن في سياق تاريخي مختلف وفي ظل ظروف محلية ودولية جديدة تماماً، فالتحرك الأمريكي يأتي لقطف الثمار السياسية لحرب الخليج، وتحقيق تسوية سياسية تعكس ميزان القوى الجديد، وهي فرصة من غير المحتمل أن تفرط بها واشنطن فالمصالح الأمريكية في المنطقة ستبقى معرضة لكل الاحتمالات ما لم يتحقق (حل ما) للقضية الفلسطينية يؤدي لاستقرار الشرق الأوسط ويفتح الباب أمام انتعاش اقتصادي واسع النطاق.

وهناك اليوم فرصة مواتية ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ وعلى ضوء نتائج حرب الخليج لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه كل الإدارات الأمريكية السابقة.

والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت القطب الوحيد في النظام الدولي الجديد، وبعد أن نجحت في اجتياز أول وأصعب امتحان لها وهي تُرسي دعائم الحقبة العالمية الجديدة من خلال حرب الخليج ستواصل إزاحة كل العقبات التي قد تؤثر على هذا النظام الجديد، والقضايا الإقليمية المتفجرة عقبات أساسية في الطريق، ولم يتبق منها بشكل أساسي سوى قضية فلسطين، فلماذا لا تقوم بكل الجهود لإزاحة هذه العقبة؟

وهناك بالطبع اتجاه محدود في بعض أوساط الإدارة الأمريكية وخبرائها في شؤون الشرق الأوسط، يود المحافظة على بريق انتصار حرب الخليج، حيث يخشون عليه من الضياع في اتون التعقيدات التاريخية والواقعية للقضية الفلسطينية، ولكنه اتجاه الأقلية الرئيس جورج بوش والوزير جيمس بيكر والكثيرون من حولهم يرون غير ذلك، ويرون أن الانتصار العسكري في حرب الخليج سيفقد الكثير من قيمته الاستراتيجية إذا لم يحقق الثمار السياسية بحل القضية الفلسطينية وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط المضطرب، بما يؤدي

لاستقرار وازدهار وتطوير طويل الأمد للمصالح الأمريكية في هذه المنطقة الهامة من العالم.

وهم في حركتهم السياسية والديبلوماسية يلقون التأييد من روسيا (الاتحاد السوفييتي سابقاً) ومن أوروبا أيضاً وإن كانت هناك بعض التعارضات في المواقف من شروط التسوية السياسية في الشرق الأوسط، ولكن حرب الخليج أثبتت أن الآخرين يلتحقون بواشنطن في نهاية الأمر أياً كانت ملاحظاتهم واعتراضاتهم المحدودة على الطريق الأمريكي.

لا أحد يتوقع بالطبع معركة سياسية ساخنة بين واشنطن وتل أبيب فالتكتيك الذي تبعته الإدارة الأمريكية هو الضغط على كل الأطراف والتقدم خطوة خطوة، وتجنب ممارسة الضغوط المباشرة والعنيفة التي تؤدي لانفجار الموقف وما يريده الأمريكيون في هذه المرحلة هو وضع العربة على السكة وبدء المسيرة، مجرد البدء في العملية السلمية وترك الأمور تتفاعل وتفرز معطيات جديدة بقوة الدفع التي تفرزها المسيرة السياسية ذاتها وتجنب الحديث حول شكل الصورة النهائية للتسوية ما أمكن ذلك][1].

أما بخصوص أسلوب الولايات المتحدة في التعامل مع الكيان الصهيوني حول شروط التسوية فإن الإدارة الأمريكية قد [أعلنت أنها ستحاول أن (تُقنع إسرائيل) ببعض الأفكار لأن (أساليب الضغط على الدولة اليهودية ليست معقولة وعواقبها خطيرة) على حد تعبير المستشار السياسي في السفارة الأمريكية في باريس في مداخلة له على التلفزيون الفرنسي (القناة الأولى).

الإقناع؟ وكيف؟

الكلمة بحد ذاتها تبدو غير معقولة في التعامل مع حكومة إسرائيلية (حكومة

---

(١) صحيفة الدستور الأردنية، (١/٥/١٩٩١م).

شامير) هي أشد الحكومات تطرفاً في تاريخ الدولة اليهودية.

كيف يُمكن لواشنطن أن (تُقنع) بالتسوية شخصاً مثل إسحق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية (سابقاً) الذي لا تتزحزح (قناعاته) بأن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ «جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل» وأن لا مجال للتنازل ولو عن إنش واحد من هذه الأراضي][٦].

وحين تطرح الولايات المتحدة بعض مبادىء التسوية مثل [الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني] أو مبدأ [الأرض مقابل السلام] فإن تفسيرها لهذه المبادىء يتسم بالغموض وعدم الوضوح [فالولايات المتحدة تجنبت تعريف الحقوق السياسية التي تلوح بها في محادثاتها لأن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني تصطدم حكماً بالمشروع الصهيوني الساعي إلى تقنين الضم والإلحاق للأراضي العربية المحتلة، لكن الوزير بيكر يقول بأن الالتباس يجب أن يبقى حتى تتمكن الإدارة الأمريكية من استمالة (إسرائيل) إلى الدخول بدون تردد إلى مسيرة التسوية.

وإذا ارتضى العرب القبول بالغموض الأمريكي ازاء (حقوق الفلسطينيين السياسية) عندئذ تنتفي صفة (الاحتلال) للأرض الفلسطينية ويصبح مصيرها بين خيارين إمّا أنها هي كما تعرفها (إسرائيل) جزء من (إسرائيل) وهم «مواطنون عرب فيها» أو أن سيادتها تبقى معلّقة ويبقى التواجد (الأمني) الإسرائيلي فيها. عند ذلك لا فلسطين ولا شعب فلسطيني.

يستتبع ذلك أن التفاوض مع الدول العربية بالنسبة (لإسرائيل) هدف بحد ذاته أيضاً أي أن (إسرائيل) تفاوض من أجل إنهاء حالة الحرب مع الدول العربية من موقع حذف فعلي للقضية الفلسطينية ومن كونها قد امتثلت لقراري مجلس

---

(١) مجلة الأسبوع العربي، العدد (١٦٣٩)، تاريخ ١١/٣/١٩٩١م.

الأمن ٢٤٢ و٣٣٨][1].

وبعد:

مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة تُظهر مزيداً من الجدية في سعيها لتحقيق إنجاز سياسي على صعيد الصراع العربي ـ الصهيوني لكن هذه الجدية محكومة بعوامل أهمها:

(١) حرص الولايات المتحدة على تحقيق الشروط الصهيونية، وتحقيق تسوية تنسجم مع الاستراتيجية الصهيونية، خاصة أن الولايات المتحدة قد أعلنت منذ بداية تحركها ـ بعد أزمة الخليج ـ أنها لا تملك مبادرة واضحة المعالم وإنما هو تحرك يعتمد محاولة (التقريب) بين وجهات النظر المختلفة لأطراف الصراع وأنها لن تضغط على الكيان الصهيوني ولكنها ستعمل على (إقناعه).

(٢) محاولة الولايات المتحدة استثمار نتائج أزمة الخليج المتمثلة في الهيمنة الأمريكية وحالة الضعف والتشرذم العربية لفرض تسوية سياسية تحقق الرغبة الأمريكية في قيادة سفينة السلام بعد نجاحها في قيادة الحرب.

كما تعمل على استثمار هذا الواقع لرسم معالم واقع سياسي جديد في المنطقة يُكرس الهيمنة الصهيونية ويدفع باتجاه تحقيق المطامع الصهيونية في النفوذ والتوسع ويحافظ على المصالح الأمريكية في المنطقة وعلى رأسها أمن واستقرار الكيان الصهيوني.

إن التعامل مع كافة التحركات السياسية الأمريكية يجب أن يتم من خلال إدراكنا لدوافع ومنطلقات هذا التحرك وعلى خلفية معطيات الواقع الدولي وأن تكون الاستجابات السياسية العربية بالاتجاه الذي يحقق المصالح القومية والوطنية لأطراف الجانب العربي.

---

(١) مجلة الفرسان، العدد (٦٩٤)، (٢٧/٥/١٩٩١م).